اتحاد شركات الاستثمار
UNION OF INVESTMENT COMPANIES

التقرير السنوي
2021

حضرة صاحب السمو
الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح
أمير دولة الكويت

سمو
الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح
ولي عهد دولة الكويت

سمو
الشيخ صباح الخالد الحمد الصباح
رئيس مجلس الوزراء

المحتويات

أعضاء مجلس إدارة الاتحاد 7
كلمة رئيس مجلس الإدارة 8
التقرير الإداري: 11
- اتحاد شركات الاستثمار 12
أولاً: اللجان العاملة في الاتحاد 13
ثانياً: الدور الاستشاري للاتحاد 19
ثالثاً: جهود الاتحاد بشأن مواجهة أزمة كورونا 42
رابعاً: مشاركات مجتمعية 44
خامساً: مجلة اتحاد شركات الاستثمار «المستثمر» 46
سادساً: مشاركات ولقاءات 47
- مركز دراسات الاستثمار 57
- مقدمة 58
- أنشطة مركز دراسات الاستثمار 59
أولاً: البرامج التدريبية التي عقدها مركز دراسات الاستثمار 59
ثانياً: ورش العمل 74
ثالثاً: محاضرات وندوات عامة 75
رابعاً: فعاليات تدريبية نظمتها جهات أخرى 77
التقرير المالي 79

أعضاء مجلس إدارة الاتحاد

صالح صالح السلمي
رئيس مجلس الإدارة

عبدالله حمد التركيت
نائب رئيس مجلس الإدارة

فيصل منصور صرخوه
أمين السر وعضو مجلس الإدارة

عبدالله محمد حمود الشطي
أمين الصندوق
وعضو مجلس الإدارة

بدر ناصر السبيعي
عضو مجلس الإدارة

حمد محمد السعد
عضو مجلس الإدارة

طارق إبراهيم المنصور
عضو مجلس الإدارة

عيسى خالد العيسى
عضو مجلس الإدارة

فهد عبدالرحمن المخيزيم
عضو مجلس الإدارة

كلمة رئيس مجلس الإدارة

يسرني وإخواني أعضاء مجلس إدارة اتحاد شركات الاستثمار أن نضع بين أيديكم التقرير السنوي للاتحاد عن عام 2021، والذي يقدم ملخصاً لأهم الجهود والمساعي التي قام بها الاتحاد وفقاً للدور المنوط به تجاه الشركات الأعضاء بصفة خاصة، وبيئة الأعمال والاقتصاد الوطني بشكل عام.

دأب اتحاد شركات الاستثمار على متابعة كافة التطورات والمستجدات على ساحة بيئة الأعمال في دولة الكويت، وكذلك دراسة الظواهر المصاحبة لتلك التطورات، لا سيما تلك التي صاحبت آثار جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد - 19) على مستوى العالم أجمع بما في ذلك دولة الكويت، ليقوم الاتحاد بدوره بتقديم الرؤى والمقترحات الفنية والقانونية في الموضوعات التي يتم عرضها عليه، أو من خلال المبادرات التي يرتئيها الاتحاد من خلال متابعاته ودراساته.

إن الاتحاد كان منذ تأسيسه ولا يزال داعماً لتطوير بيئة الأعمال في دولة الكويت ومساهماً مع الجهات المعنية في حلحلة العوامل التي من شأنها تعطيل تنمية وتطوير بيئة الأعمال والاقتصاد الوطني، وهنا وجب التأكيد على أن الاتحاد لم يكن ليتمكن من هذا الدور الفاعل بدون تضافر جهود مجلس الإدارة واللجان العاملة في الاتحاد وكافة الشركات الأعضاء، وكذلك بالتنسيق والتواصل مع الجهات المعنية في الدولة، ومنها على سبيل المثال لا الحصر: مجلس الأمة، مجلس الوزراء، هيئة أسواق المال، غرفة تجارة وصناعة الكويت، الهيئة العامة للقوى العاملة، بورصة الكويت، وبالتالي فإننا نتوجه بخالص التقدير والعرفان لأصحاب تلك الجهود والمساعي على تعاونهم مع الاتحاد.

من جانب آخر، ومن منطلق إيمان الاتحاد بأهمية رأس المال البشري، فقد حرص الاتحاد من خلال ذراعه التدريبي مركز دراسات الاستثمار، على تنمية قدرات ومهارات العاملين في الشركات، وبصفة خاصة الكوادر الوطنية، والذي دأب على تأدية دوره في تلبية متطلبات الشركات والمهتمين على مدار السنة كما سيرد تفصيلاً في هذا التقرير.

وختاماً، أدعو المولى العلي القدير أن يحفظ الكويت وشعبها في ظل القيادة الحكيمة لحضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح – حفظه الله ورعاه، وسمو ولي عهده الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح، وسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد الحمد الصباح في إدارة البلاد نحو التطوير المنشود، والذي يعود بالخير والاستقرار على وطننا العزيز.

صالح صالح السلمي
رئيس مجلس الإدارة

التقرير الإداري

اتحاد شركات الاستثمار

اتحاد شركات الاستثمار:

أولاً: اللجان العاملة في الاتحاد:

يتوجه اتحاد شركات الاستثمار بخالص الشكر والتقدير لأعضاء اللجان العاملة في الاتحاد، حيث يتقدم الاتحاد بالتقدير لتطوعهم لتقديم الرأي الفني والمشورة، كل في تخصصه، فقد عقدوا العديد من الاجتماعات التي تطلبت بذل الجهد والوقت. والاتحاد وإذ يثمن تلك الجهود، ليتمنى لهم التوفيق والسداد.

اللجان الدائمة:

1- لجنة السياسات الاقتصادية.

تتكون لجنة السياسات الاقتصادية من السادة التالية أسمائهم:

- **السيد/ عبدالله حمد التركيت**
  نائب رئيس مجلس إدارة الاتحاد (رئيس اللجنة)
- **السيد/ عبدالله محمد الشطي**
  أمين الصندوق وعضو مجلس إدارة الاتحاد (عضو اللجنة)
- **السيد/ عيسى خالد العيسى**
  عضو مجلس إدارة الاتحاد (عضو اللجنة)
- **السيد/ جراح وليد الناصر**
  نائب الرئيس – إدارة الثروات – كامكو إنفست (عضو اللجنة)
- **الشيخ/ حمود صلاح الصباح**
  رئيس المكتب الحكومي -شركة المركز المالي الكويتي (عضو اللجنة)
- **السيد/ دخيل عبدالله الدخيل**
  نائب الرئيس التنفيذي – الاستثمارات البديلة - شركة رساميل للاستثمار (عضو اللجنة)
- **السيدة/ فدوى عادل درويش**
  نائب الأمين العام ومدير مركز دراسات الاستثمار بالوكالة – اتحاد شركات الاستثمار (مقرر)

يشمل نطاق عمل اللجنة ما يلي:

- تقديم المقترحات والتوصيات بشأن السياسات الاقتصادية والاستثمارية العامة للدولة من أجل تحقيق التنمية المستدامة للأجيال القادمة، ويكون ذلك من خلال التواجد بشكل قريب من الحدث وعقد ندوات لطرح تلك المواضيع أو نشر رأي الاتحاد في الصحف المحلية أو أي وسيلة إعلام أخرى.
- تعزيز تعاون الاتحاد مع الجهات الرقابية وبورصة الكويت للأوراق المالية وكذلك شركات الاستثمار، ويكون ذلك بعقد لقاءات تشاورية ومراجعة التعاميم والقرارات التي تصدر عنها لتقديم المقترحات للارتقاء بكفاءة أسواق المال وتحسين بيئة الأعمال.
- تقديم أفكار ورؤى بشأن أدوات ومنتجات استثمارية جديدة، والتي من شأنها أن تجذب رؤوس أموال جديدة تواكب التغيرات التي يشهدها قطاع الاستثمار ولتطوير عمل أسواق المال.
- تعزيز الثقة بالاقتصاد المحلي وأسواق المال، وذلك من خلال مزيد من التعاون والتقارب مع الجهات الرقابية ذات الصلة وعقد ندوات وورش عمل حول التطورات الإيجابية في السوق لإظهار الإجراءات والظواهر الإيجابية مثل القوانين الجديدة وزيادة التداولات اليومية ودخول رؤوس الأموال الأجنبية وتأثير ذلك في تعزيز الثقة بالأسواق، ولرفع مستوى الوعي لدى المتداولين في الأسواق.
- فتح آفاق للتعاون مع شركات التكنولوجيا المالية للتعرف على آخر التطورات التي طرأت على التكنولوجيا المالية وكيفية استقطاب هذه التكنولوجيا لشركاتنا وأسواق المال لدينا لتحسين وتطوير أعمال شركات الاستثمار.
- التعاون مع مركز دراسات الاستثمار لدى الاتحاد واقتراح خطط لدعم برامج مهنية متخصصة وورش العمل لتنمية الكوادر البشرية لدى شركات الاستثمار، خاصة تلك المنضوية تحت مظلة الاتحاد.
- تعزيز دور القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية، وتعزيز فكرة أن شركات الاستثمار شريك مع القطاع الحكومي لتفعيل برامج الخصخصة وأن تكون مستشاراً الحكومة في هذا المجال لما لديها من إمكانات تمكنها من القيام بهذا الدور، وتبيان كيف أن الخصخصة تعمل على خلق فرص وظيفية للعمالة الوطنية.

2- لجنة الإعلام والتسويق.

تتكون اللجنة من ممثلين عن الشركات والجهات الممثلة في الاتحاد، كما يأتي:

- **السيد/ حمد محمد السعد**
عضو مجلس إدارة الاتحاد **(رئيس اللجنة)**

- **السيد/ صالح صالح السلمي**
رئيس مجلس إدارة الاتحاد **(عضو اللجنة)**

- **السيدة/ ابتهاج عبدالعزيز مساعد الرومي**
نائب رئيس أول – إدارة التسويق والعلاقات العامة - شركة الاستثمارات الوطنية **(عضو اللجنة)**

- **السيدة/ حصه حمد العميري**
مساعد مدير الاستثمار - شركة أصول للاستثمار **(عضو اللجنة)**

- **السيدة/ سارة جاسم المكيمي**
مدير العلاقات العامة والتسويق - شركة الصفاة للاستثمار **(عضو اللجنة)**

- **السيد/ طارق أحمد عبدالعزيز أحمد الجاسم**
رئيس القطاع التنفيذي – العلاقات العامة – التسويق وعلاقات المستثمرين – الشركة الكويتية للتمويل والاستثمار **(عضو اللجنة)**

- **السيد/ مصطفى نجيب زنتوت**
رئيس إدارة التسويق وعلاقات المستثمرين – كامكو إنفست **(عضو اللجنة)**

- **السيدة/ فدوى عادل درويش**
نائب الأمين العام ومدير مركز دراسات الاستثمار بالوكالة – اتحاد شركات الاستثمار **(مقرر)**

ويُعهد إلى اللجنة ما يلي:

- تسويق الاتحاد وقطاع الاستثمار داخل وخارج دولة الكويت.
- متابعة تنفيذ السياسات والأنظمة المعتمدة من قبل مجلس الإدارة واللجان التابعة له والخاصة بالتسويق للقطاع وسياسته الإعلامية.
- تعزيز أواصر التجانس والتناغم بين أعضاء الاتحاد وتبادل الخبرات بما يخدم مصالح الاتحاد، وذلك من خلال لقاءات وأنشطة علمية واجتماعية.
- رسم خطط الإعلام والتسويق وعرضها على مجلس الإدارة لاعتمادها.
- اقتراح ندوات أو مؤتمرات بما يخدم مصالح الأعضاء والقطاع.
- المساهمة في طرح أنشطة للنشر للتعريف بالاتحاد وأنشطته.
- التقارب مع وسائل الإعلام لما لذلك من انعكاس لعملها ومقالاتها على الاتحاد والقطاع.
- التعريف بنشاط الاتحاد: إيجاد وسيلة في التعريف الصحيح بنشاط الاتحاد لكسب رضى الجمهور المستهدف.
- البحث وجمع المعلومات: متابعة بحوث الرأي والاستطلاع عن الجهات المشابهة لعمل الاتحاد ومنتجاتها وجماهيرها.
- الاتصال: توفير قنوات الاتصال المناسبة في الاتجاهين من الاتحاد إلى الجماهير ومن الجماهير إلى الاتحاد إما عن طريق الاتصال الشخصي أو الاتصال الجماهيري.
- تخطيط برامج التسويق الإعلامي وتنفيذه: وضع خطط وقائية وعلاجية لتحسين صورة الاتحاد الذهنية لدى الجماهير وتقسيمها إلى خطط طويلة ومتوسطة وقصيرة المدى.
- التقييم: تقييم البرامج والخطط المعتمدة أثناء التنفيذ وبعد التنفيذ.
- المتابعة: متابعة كل ما يُنشر عن الاتحاد في وسائل الإعلام المختلفة والرد عليها في حالة الضرورة وأرشفة تلك البيانات للرجوع اليها.
- التقارير: رفع تقارير عن عمل اللجنة إلى مجلس إدارة الاتحاد بصورة نصف سنوية.

3- لجنة مركز دراسات الاستثمار.

تتكون اللجنة من ثلاثة من أعضاء مجلس إدارة اتحاد شركات الاستثمار، كما يأتي:

- **السيد/ فيصل منصور صرخوه**
أمين السر وعضو مجلس إدارة الاتحاد **(رئيس اللجنة)**

- **السيد/ صالح صالح السلمي**
رئيس مجلس إدارة الاتحاد **(عضو اللجنة)**

- **السيد/ فهد عبدالرحمن المخيزيم**
عضو مجلس إدارة الاتحاد **(عضو اللجنة)**

- **السيدة/ فدوى عادل درويش**
نائب الأمين العام ومدير مركز دراسات الاستثمار بالوكالة – اتحاد شركات الاستثمار **(مقرر)**

ويُعهد إلى اللجنة ما يلي:

- تشكيل الجهاز التنفيذي للمركز.
- الإشراف العام على أنشطة وأعمال المركز.
- اعتماد الخطة السنوية للمركز.
- تعتبر اللجنة هي جهة اتصال وتنسيق مع مجلس إدارة اتحاد شركات الاستثمار.
- تحديد المرتبات والمكافآت التي يتلقاها أعضاء الجهاز التنفيذي للمركز.

اللجنة القانونية.

تتكون اللجنة من ممثلين عن الشركات والجهات الممثلة في الاتحاد، كما يأتي:

- **السيد/ صالح صالح السلمي**
رئيس مجلس إدارة الاتحاد **(رئيس اللجنة)**

- **السيد/ بدر ناصر السبيعي**
عضو مجلس إدارة الاتحاد **(نائب رئيس اللجنة)**

- **المستشار/ أحمد أمين علي**
مدير أول - الإدارة القانونية والالتزام – مجموعة أرزان المالية للتمويل والاستثمار
(عضو اللجنة)

- **المستشار/ د. عبدالحميد منصور عبدالعظيم**
مستشار قانوني – الشركة الكويتية للاستثمار **(عضو اللجنة)**

- **المستشار/ عبدالمسيح عبدالملاك لبيب**
رئيس الإدارة القانونية لشركات المجموعة – شركة الاستشارات المالية الدولية القابضة (إيفا) **(عضو اللجنة)**

- **المستشار/ عمرو محمد حافظ**
نائب أول/ رئيس الدائرة القانونية – شركة المركز المالي الكويتي **(عضو اللجنة)**

- **المستشار/ مصطفى فتحي أحمد**
نائب رئيس الإدارة القانونية – كامكو إنفست **(عضو اللجنة)**

- **السيدة/ فدوى عادل درويش**
نائب الأمين العام ومدير مركز دراسات الاستثمار بالوكالة – اتحاد شركات الاستثمار
(مقرر)

ويُعهد إلى اللجنة ما يلي:

- مناقشة الأمور القانونية المطروحة من مجلس الإدارة أو رئيس مجلس الإدارة، أو ما يتم بحثه أو يرى بحثه.
- تقديم المشورة القانونية لمجلس الإدارة لما يُطرح عليها من أمور.
- تقديم المبادرات القانونية لما يتم تداوله في الأسواق المالية.
- إعداد الدراسات القانونية والمرافعات نيابة عن الاتحاد متى ما طُلب ذلك.

ثانياً: الدور الاستشاري للاتحاد:

انطلاقاً من الدور الفاعل والحيوي لاتحاد شركات الاستثمار في القطاع الاستثماري وتفعيلاً للدور الاستشاري للاتحاد والذي هو من أهم الأهداف المنوطة به، قام مجلس إدارة الاتحاد وبالتنسيق مع اللجان المختصة والأمانة العامة بتقديم الرأي والملاحظات على مسودات عدد من القرارات والقوانين أو تعديلاتها، والمعنية في عمل القطاع الاستثماري، وذلك بدعوة من الجهات المعنية في الدولة أو بمبادرات من الاتحاد.

وفي الإطار لم يغفل الاتحاد استطلاع رأي الشركات الأعضاء فيما عرض عليه من مسودات القرارات والقوانين، وذلك للاستئناس بوجهات النظر العملية لممثلي الشركات الأعضاء.

هيئة أسواق المال:

هيئة أسواق المال
Capital Markets Authority
State Of Kuwait دولة الكويت

• **تعليمات كفاية رأس المال للأشخاص المرخص لهم.**

- بتاريخ 2021/01/11 ورد إلى الاتحاد رد هيئة أسواق المال بشأن طلب الاتحاد تأجيل تطبيق تعليمات كفاية رأس المال للأشخاص المرخص لهم حتى انتهاء جائحة كورونا، حيث أفادت الهيئة بضرورة التزام الأشخاص المرخص لهم بتطبيق تعليمات كفاية رأس المال وفقاً للقرار رقم (170) لسنة 2019 بشأن تعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتهما.

- بتاريخ 2021/09/09 وبناء على مطالبات عدد من شركات الاستثمار قام الاتحاد بمخاطبة هيئة أسواق المال بشأن تقديم تقارير كفاية رأس المال إلى الهيئة خلال خمسة وأربعون يوم من انتهاء الفترة المالية المعد عنها التقرير، على أن يكون مراجع من أحد مراقبي الحسابات المسجلين لدى الهيئة للتقارير المرحلية ومدقق للتقرير السنوي في نهاية السنة، موضحاً أن التقرير السنوي لكفاية رأس المال يتطلب الاستناد في أرقامه على البيانات المالية السنوية المدققة، علماً أن هذه البيانات تزود بها البورصة والهيئة خلال تسعون يوماً من تاريخ انتهاء السنة المالية، لذلك أي صدور للبيانات المالية السنوية المدققة في فترة ما بعد الخمسة وأربعون يوم، وهي المهلة القصوى لتقديم تقرير كفاية رأس المال، قد يؤدي إلى فروقات في بيانات هذا التقرير، مما يعرض شركات الاستثمار إلى عقوبات ومخاطر عدم الدقة في البيانات المعلنة.

- وبعد طرح عدد من شركات الاستثمار للمشكلة، أطلق اتحاد شركات الاستثمار حملة إحصائية شملت كافة الأعضاء من أجل دراسة أثرها على الشركات ودقة التقارير الصادرة عنها وكيفية إيجاد الحلول المناسبة لتفادي مخاطرها. تبين من الدراسة أن غالبية شركات الاستثمار تتعرض إلى مشكلة الفروقات في بيانات تقرير كفاية رأس المال للربع الرابع لحين صدور البيانات المالية السنوية المدققة، الأمر الذي يلزم الشركات إلى توضيح الاختلافات وتحديث البيانات مع هيئة

أسواق المال. هذا وأظهرت الدراسة أن كافة شركات الاستثمار المشاركة فضلت أن يتم تغيير المهلة الزمنية لتقرير كفاية رأس المال عن الربع الرابع لتتناسب مع المهلة المعطاة للبيانات المالية السنوية المدققة تفادياً لأي فروقات في التقارير مستقبلاً.

- وبالتالي طالب الاتحاد الهيئة بالنظر في إشكالية المدة الزمنية المعطاة لتقديم تقارير كفاية رأس المال خلال الربع الرابع المذكورة أعلاه، وفي سبيل المساهمة وتقديم المساعدة من قبل الاتحاد، تم دراسة المدة الزمنية الملزمة في تقديم تقارير كفاية رأس المال والتي من خلالها تم الوصول إلى عدد من الحلول والمقترحات للتوافق مع أفضل الممارسات العالمية وتطوير طبيعة عمل قطاع الاستثمار على الشكل التالي:

1- تمديد مهلة إصدار تقرير كفاية رأس المال (الربع الرابع) إلى تسعين يوماً لتتناسب مع إصدار البيانات المالية السنوية المدققة.

2- إصدار تقرير كفاية رأس المال للربع الرابع غير مدقق مشابه للتقارير الفصلية خلال السنة المالية، على أن يتم إصدار تقرير كفاية رأس المال نهائي مرافق للبيانات المالية السنوية المدققة.

بدورها أفادت الهيئة في كتابها إلى الاتحاد بتاريخ 2021/09/22 بأنها تعكف على دراسة الملاحظات التي وردت من الاتحاد لإيجاد الحلول المناسبة التي ستساهم في إعداد تقرير كفاية رأس المال دون وجود أي فروقات عن البيانات المالية.

• **قرار هيئة أسواق المال رقم 43 لسنة 2021 بشأن تعديل بعض أحكام الكتاب العاشر (الإفصاح والشفافية) والكتاب الخامس عشر (حوكمة الشركات) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010.**

أصدرت هيئة أسواق المال قرارها رقم 43 لسنة 2021 بشأن تعديل بعض أحكام الكتاب العاشر (الإفصاح والشفافية) والكتاب الخامس عشر (حوكمة الشركات) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 الصادر بتاريخ 2021/04/01، والذي

تضمن تعديلات على القرار رقم (118) لسنة 2019 بشأن تعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتهما.

وهنا نشير إلى الدور المحوري للاتحاد للمطالبة بتعديل القرار رقم 118 لسنة 2019، فمنذ إصدار الهيئة للقرار رقم 118 لسنة 2019 بتاريخ 2019/07/24، لم يدخر الاتحاد جهداً للتنسيق مع الجهات المعنية في الدولة، لحث الهيئة على إجراء التعديلات المطلوبة، والتي تتوافق مع مقاصد الحوكمة الرشيدة فيما يخص الإفصاح والشفافية والحفاظ على حقوق المساهمين، والحفاظ على خصوصية الذمة المالية لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

فقد قام الاتحاد بعقد العديد من الاجتماعات وإجراء العديد من المراسلات التي من شأنها تعزيز رؤية التعديل المطلوب، وبما يضمن سلامة التطبيق من الجهات الرقابية من جانب والجهات الخاضعة للرقابة من جانب آخر، وبما يتوافق مع الدستور والقوانين ذات الصلة، وكذلك أفضل الممارسات العالمية والإقليمية.

وبالفعل تمخضت تلك الجهود بإصدار الهيئة لقرارها رقم 43 لسنة 2021 وبهذا الصدد فإننا نتوجه بالشكر الجزيل لغرفة تجارة وصناعة الكويت الموقرة المظلة الأولى للقطاع الخاص من خلال لجنة تنسيق الأعمال، والتي تضم الاتحادات القطاعية، على الجهود الحثيثة للتنسيق مع هيئة أسواق المال والاتحادات المهنية لحث الهيئة على إجراء التعديلات المطلوبة

كما نشكر لهيئة أسواق المال والقائمين عليها تفهمهم وتجاوبهم مع المطالب المشروعة للاتحاد.

هذا، ونؤكد على استمرار الاتحاد في السعي لتأدية الدور المنوط به تجاه شركات الاستثمار الأعضاء وقطاع الاستثمار، وصولاً إلى ما فيه الخير لصالح بيئة الأعمال في دولة الكويت والاقتصاد الوطني.

- **تعديل أحكام الكتاب الحادي عشر من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010.**

بتاريخ 2021/04/04 قام الاتحاد بمخاطبة شركات الاستثمار لاستطلاع آرائهم في التعديلات المقترحة من قبل هيئة أسواق المال على الكتاب الحادي عشر من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010، حيث كانت التعديلات المقترحة مقسمة على سبعة أقسام، كما يأتي:

1. القسم الأول: تعديلات عامة على الكتاب الحادي عشر.
2. القسم الثاني: تعديلات على أحكام زيادة رأس المال عن طريق تحويل الدين إلى أسهم (الفصل الخامس عشر).
3. القسم الثالث: تعديلات على أحكام تخفيض رأس المال لإطفاء الخسائر المتراكمة (الفصل الخامس عشر).
4. القسم الرابع: تعديلات بإضافة مواد جديدة لتنظيم (آلية البناء السعري) و (حقوق الأولوية).
5. القسم الخامس: تعديلات بإضافة مواد جديدة لتنظيم السندات والصكوك الخضراء.
6. القسم السادس: إضافة فصل جديد (الفصل السادس عشر) للكتاب الحادي عشر من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 لتنظيم تقسيم السهم.
7. القسم السابع: مصطلحات فنية في الكتاب الحادي عشر تتطلب تعديل الكتاب الأول (التعريفات).

وبعد دراسة التعديلات المقترحة من قبل اللجان المختصة في الاتحاد، تمت بلورة الملاحظات بشكلها النهائي وإرسالها إلى هيئة أسواق المال في التاريخ المحدد من قبل الهيئة في 2021/05/02.

- **تعديل قرار هيئة أسواق المال رقم (53) لسنة 2021 بشأن التعامل بالهامش (المارجن).**

أصدرت هيئة أسواق المال القرار رقم (53) لسنة 2021 بتاريخ 22 أبريل 2021 بشأن تعديل بعض أحكام الكتاب الأول (التعريفات) والكتاب الحادي عشر (التعامل في الأوراق المالية) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010، ليكون البديل لنظام الآجل، الذي كان معمولاً به في السابق في بورصة الكويت.

وحيث أن هذا القرار والمرفق رقم (1) لهذا القرار، أوضح آلية التعامل بالهامش (المارجن)، وقيد الفائدة أو الربح على التمويل المقدم للعميل من شركات الاستثمار أو الشخص المرخص له وفقاً لما يحدده بنك الكويت المركزي، والذي تم تحديده بـ 4 %، هذا بالإضافة إلى أن هذه الخدمة (المارجن) سوف يتم تقديمها فقط للعميل المحترف لشركات الاستثمار.

وبناء على ما تقدم، قام الاتحاد بتشكيل لجنة من المختصين من الشركات الأعضاء التي تعمل بشكل أساسي بهذه الأدوات، لدراسة الجوانب الفنية لقرار هيئة أسواق المال، ودراسة الفرق بين ما كان معمولاً به في السابق، وما سيتم العمل به وفق هذا القرار، ومن ثم آثار ذلك على قطاع الاستثمار وبيئة الأعمال، ليتسنى للاتحاد اتخاذ اللازم في هذا الشأن.

بتاريخ 2021/05/31 عقدت اللجنة اجتماعها الأول، حيث تمت مناقشة الأمر وتبادل وجهات النظر، وبعد الاجتماع الثاني للجنة بتاريخ 2021/06/07 تمت بلورة كافة الملاحظات في مذكرة تم تقديمها إلى هيئة أسواق المال بتاريخ 2021/06/17 بشكلها النهائي، مطالباً بعقد اجتماع مع المختصين في الهيئة لمناقشة الأمر.

بدورها أرسلت الهيئة ردها إلى الاتحاد بتاريخ 2021/07/07 بالإجابة على استفسارات الاتحاد، ومرحبين بالاجتماع المطلوب.

اجتمع ممثلو الاتحاد مع المختصين من هيئة أسواق المال عن بُعد بتاريخ 2021/08/02، حيث تمت مناقشة كافة الملاحظات.

بتاريخ 2021/08/12 وبناءً على جلسة المناقشة التي عقدت مع ممثلي الهيئة، خاطب الاتحاد الهيئة بمذكرة لإيضاح عدد من الملاحظات باعتبارها الهيئة الناظمة لقطاع الأسواق المالية للوصول إلى حلول تساعد على إنجاح خدمة التداول بالهامش، وذلك لمساعدة شركات الاستثمار على مواصلة لعب دور كبير في سوق المال الكويتي والمحافظة على ما هو عليه اليوم، موضحاً أن الكثير من الشركات التي أُنشئت منذ ستينيات القرن الماضي هي بمثابة مدارس للأسواق المالية ولا زالت تلعب دور أساسي في تفعيل وإنجاح وصول الكويت إلى مركز مالي متميز.

بتاريخ 2021/09/07 ورد إلى الاتحاد تعقيب الهيئة على الملاحظات التي تقدم بها، وقد وجد الاتحاد بأن التعقيب الوارد من الهيئة لم يفي بالغرض المطلوب، وبالتالي توجه الاتحاد إلى الهيئة بكتاب بتاريخ 2021/09/26 لطلب لقاء مع السيد/ أ.د. أحمد عبدالرحمن الملحم – رئيس مجلس مفوضي هيئة أسواق المال – المدير التنفيذي وفرق العمل المختص لمناقشة كافة الملاحظات والتساؤلات وعرض وجهة نظر الاتحاد لإجراء التعديلات المطلوبة على خدمة التداول بالهامش باعتبارها أداة مهمة لتطوير الأسواق المالية وزيادة السيولة فيها.

كذلك تمت مناقشة هذا الموضوع مع ممثلي هيئة أسواق المال خلال الاجتماع الذي عُقد بطلب من الاتحاد بتاريخ 2021/12/23، حيث أفاد ممثلو الهيئة بأن إقرار نسبة فائدة الهامش هو اختصاص بنك الكويت المركزي، وليس من اختصاص الهيئة.

• **مسودة أحكام انقسام الشركات المرخص لها والمدرجة في بورصة الكويت للأوراق المالية.**

بناءً على كتاب هيئة أسواق المال إلى اتحاد شركات الاستثمار بتاريخ 2021/06/01 بشأن مسودة أحكام انقسام الشركات المرخص لها والمدرجة في بورصة الكويت للأوراق المالية، وفي إطار التعاون بين الاتحاد والهيئة، قام الاتحاد بمخاطبة الشركات بتاريخ 2021/06/02 لاستطلاع ملاحظاتهم وآرائهم على المسودة المعلن عنها من قبل الهيئة، والتي تُعنى بوضع أحكام انقسام الشركات المرخص لها أو المدرجة في البورصة، والتي تنشأ بغرض استكمال إصدار اللوائح والضوابط المنظمة لأسواق المال اللازمة لتنفيذ أحكام قانون إنشاء الهيئة واللائحة التنفيذية ومتوافقاً مع البند رقم (6) من المادة (4) للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته.

وكما أفادت الهيئة، تأتي هذه الخطوة لتمكين سوق المال من امتلاك مقومات المنافسة إقليمياً من خلال توفير بيئة استثمارية جاذبة للاستثمارات الخارجية وتوطين الاستثمارات المحلية وخلق فرص استثمارية مناسبة في ظل الحماية المناسبة للمتعاملين.

وقد تم تقديم ملاحظات الاتحاد على الموقع الإلكتروني للهيئة بتاريخ 2021/06/30.

• **مسودة أحكام تنظيم إجراءات تسليم أموال العملاء وأصولهم في حال إلغاء ترخيص الشخص المرخص له.**

بناءً على استطلاع الرأي الوارد إلى الاتحاد من هيئة أسواق المال بتاريخ 2021/09/20 بشأن مسودة أحكام تنظيم إجراءات تسليم أموال العملاء وأصولهم في حال إلغاء ترخيص الشخص المرخص له، وفي إطار التعاون بين الاتحاد والهيئة، قام الاتحاد بمخاطبة الشركات بتاريخ 2021/09/22 لاستطلاع ملاحظاتهم وآرائهم على المسودة المعلن عنها من قبل الهيئة، والتي تُعنى بإجراء عدد من التعديلات على كلٍ من: الكتاب الخامس (أنشطة الأوراق المالية والأشخاص المسجلون) والكتاب السابع (أموال العملاء وأصولهم) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتهما.

وبعد الدراسة المتأنية من جانب الاتحاد من الجانبين الفني والقانوني، تم تقديم ملاحظات الاتحاد على الموقع الإلكتروني للهيئة بتاريخ 2021/10/19.

• **متطلبات الإفصاح عن المعلومات الجوهرية.**

في إطار متابعة الاتحاد لكافة التطورات في بيئة الأعمال في دولة الكويت واستجابة لمطالبات عدد من الشركات الأعضاء، الذين تعرضوا لمخالفات من هيئة أسواق المال، وكذلك من منطلق التعاون بين الاتحاد والهيئة.

توجه الاتحاد بتاريخ 2021/11/16 إلى هيئة أسواق المال بمقترح أن تقوم الهيئة بتحديد معيار المعلومات الجوهرية بشكل واضح لمساعدة شركات الاستثمار المدرجة على حسن تطبيق قانون هيئة أسواق المال ولائحته التنفيذية.

وقد أوضح الاتحاد في مقترحه أن تعريف المعلومات الجوهرية ورد في اللائحة التنفيذية لقانون هيئة أسواق المال أنه «أي معلومة لدى الشركة المدرجة أو الصندوق المدرج أو المصدر أو الملتزم - حسب الأحوال - تتعلق بنشاطه أو بشخصه أو بمركزه المالي أو إداراته و لا تكون معرفتها متاحة للجمهور والمتعاملين و لها تأثير على أصوله أو خصومه أو وضعه المالي أو على المسار العام لأعماله ويمكن أن تؤدي إلى تغير في سعر أو حجم تداول الورقة المالية المدرجة أو في جذب أو عزوف المتعاملين بالنسبة للورقة المالية أو يمكن أن تؤثر في قدرة المصدر على الوفاء بالتزاماته».

كما ورد تعريف لفظ مؤثر (لغرض كتاب الإفصاح والشفافية) أنه «معلومة عن صفقة أو عقد أو تصرف التي تؤخذ في الاعتبار لدى المستثمر الحصيف عند اتخاذ قرار استثماري بشأن بيع أو شراء ورقة مالية، ومن شأنها إذا أُعلنت للجمهور أن تؤدي إلى تغير غير معتاد في سعر أو تداولات تلك الورقة».

وأوجب الكتاب العاشر (الإفصاح والشفافية) الإفصاح عن المعلومة الجوهرية في التوقيت الملائم، وأورد على سبيل المثال بعض حالات الإفصاح عن المعلومة الجوهرية.

وقد اعتمدت مجالس إدارات شركات الاستثمار سياسات وإجراءات خاصة بتنظيم عمليات الإفصاح متضمنة معيار كمي للإفصاح لتهتدي به الإدارة التنفيذية في الشركات عند تقييم وجوب الإفصاح عن المعلومة الجوهرية من عدمه، وقد تم رفع هذه الأدلة على الموقع الالكتروني للهيئة، ولم تتلقى الشركات أي ملاحظات بشأن سياسات الإفصاح.

وعند تطبيق تلك السياسات من الشركات تم تحويل العديد منها إلى مجلس التأديب وتكبدها مبالغ الغرامات الموقعة عليها، وقد كان جُل هذه المخالفات ليس لتعمد الشركات عدم الإفصاح أو التضليل، ولكن نتيجة الخطأ في التفسير بسبب عدم تضمن اللائحة التنفيذية معيار كمي لتقييم جوهرية أثر المعلومة الواجب الإفصاح عنها.

على سبيل المثال اعتمدت بعض الشركات قيمة المعلومة الجوهرية بما يساوي 5 % من إجمالي قيمة أصول الشركة، وقد تم احتساب هذه النسبة من خلال سياسات شركات الاستثمار باعتبارها مستثمر حصيف كما جاء في تعريف لفظ مؤثر في اللائحة التنفيذية، وذلك عند اتخاذ شركة الاستثمار قرار استثماري بشأن البيع أو الشراء فتكون النسبة المؤثرة بسياسة الشركة هي أكثر من 5 % من إجمالي الأصول.

ورغم ما سبق لاحظ الاتحاد اتباع الهيئة لمعايير أخرى لم تنص عليها اللائحة بشكل واضح إنما حسب تقدير إدارات الهيئة، فتارة تكون المخالفة استناداً إلى معيار تجاوز نسبة 5 % من إجمالي الأصول، وتارة تكون المخالفة استناداً إلى معيار تجاوز نسبة من رأس المال، وأخرى تكون المخالفة استناداً إلى معيار تجاوز نسبة من الأرباح أو الخسائر.

كذلك تمت مناقشة هذا الموضوع مع ممثلي هيئة أسواق المال خلال الاجتماع الذي عُقد بطلب من الاتحاد بتاريخ 2021/12/23، حيث أفاد ممثلو الهيئة بأن المعلومات الجوهرية لا يمكن أن توضع بشكل كمي وإنما هي حسب ما هو متبع بدول أوروبا ووفقاً لقانون الاتحاد الأوروبي، وإنجلترا على سبيل المثال، والتي تتبع تقييم شخصي حسب الوضع (Public Inspection)، وفي هذا الصدد أشاد ممثلو الهيئة بالقوانين والإجراءات في الكويت، والتقييمات من قبل الشركات التي تصنف الدول، واعتبار أن قوانين وإجراءات دولة الكويت ستجعلها من الأوائل في مؤشر FTSE Russell.

- **مسودة استطلاع الرأي بشأن تطوير ضوابط نشاط مستشار الاستثمار وترخيص شركة الشخص الواحد لمزاولة أنشطة الأوراق المالية ديسمبر 2021.**

بناءً على الدعوة الواردة إلى الاتحاد من هيئة أسواق المال بتاريخ 2021/11/25 لإبداء الرأي في التعديلات المقترحة على ضوابط مستشار نشاط الاستثمار وترخيص شركة الشخص الواحد لمزاولة أنشطة الأوراق المالية من خلال التعديلات على أحكام الكتاب الخامس (أنشطة الأوراق المالية والأشخاص المسجلون) والكتاب السادس (السياسات والإجراءات الداخلية للشخص المرخص له) والكتاب الثامن (أخلاقيات العمل) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 07 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتهما.

بتاريخ 2021/12/02 قامت اللجنة القانونية بالاتحاد بدراسة التعديلات المقترحة من قبل الهيئة.

كما قام الاتحاد بدعوة الشركات الأعضاء للقاء موسع بتاريخ 2021/12/06 لمناقشة التعديلات المقترحة، لما لها من آثار سلبية على الشركات.
ومن ثم تمت بلورت كافة الملاحظات وتقديمها على موقع الهيئة بتاريخ 2021/12/15.

- **العقوبات الواقعة على شركات الاستثمار بموجب الكتاب السادس عشر من اللائحة التنفيذية لقانون هيئة أسواق المال (مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب).**

في إطار متابعة الاتحاد لكافة المستجدات والقضايا التي تؤثر على عمل شركات الاستثمار، تابع الاتحاد عن كثب العقوبات الواقعة من قبل هيئة أسواق المال على شركات الاستثمار بموجب الكتاب السادس عشر من اللائحة التنفيذية لقانون هيئة أسواق المال (مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب).

وبالتالي قام الاتحاد ببحث هذا الموضوع من خلال كافة أدواته المتاحة لاستبيان أفضل الممارسات بشأن مثل تلك المخالفات إقليمياً وعالمياً، والجوانب الفنية والقانونية المتعلقة بذلك، ومن ثم أدرج الاتحاد هذا الموضوع على جدول أعمال اجتماعه مع هيئة أسواق المال بتاريخ 2021/12/23، حيث أوضح للهيئة تأثير آلية هذه العقوبات على سمعة شركات الاستثمار محلياً وعالمياً، خاصة وأن هذه المخالفات يتم تداولها على مواقع اقتصادية عالمية، على الرغم من أن غالبية هذه المخالفات إدارية.

من جانبها أكدت الهيئة أنها تنظر لهذا الأمر من ناحية تأثيره على الاقتصاد بشكل عام، ومثال على ذلك كيف أنه في عام 2012 كان تصنيف الكويت دولة عالية المخاطر، أما في عام 2020 تم رفع تصنيف الكويت وأصبحت الأفضل في المنطقة، وبسبب إصدار قانون 2013/106 تم حذف الكويت من قائمة الدول عالية المخاطر، وأكد ممثلو الهيئة حرصهم على سمعة الكويت، إلا أن الهيئة بصدد إيجاد حل ضمن إطار معين لهذا الموضوع بحيث تسمح عند النشر بعدم ذكر أنها مخالفة غسل أموال بل ذكر أنها مخالفة إجرائية، حسب الباب السادس عشر، وأنها لا تشكل جريمة غسل أموال وتمويل إرهاب.

- **التسجيل العقاري للشركات التي يساهم فيها غير كويتيين.**

خلال اجتماعه مع هيئة أسواق المال بتاريخ 2021/12/23، أوضح الاتحاد أن مشكلة التسجيل العقاري للشركات التي يساهم فيها غير كويتيين تسبب إرباك لكافة الشركات، سواء كانوا شركات استثمار أو شركات أخرى، واستعرض تحرك اتحاد

شركات الاستثمار مع وزير التجارة والصناعة والجهات المعنية لبحث وإيجاد مخرج قانوني يحمي الشركات وحقوق الأفراد المحليين والأجانب، كما تم شرح الرؤى القانونية التي توصل لها الاتحاد والتي يمكن للهيئة التدخل من خلالها لإيجاد حلول سواء من خلال مذكرة التفاهم الموقعة بين الهيئة ووزارة التجارة والصناعة أو من خلال بعض التعديلات على اللائحة التنفيذية.

وبعد التداول بهذا الأمر أبدى ممثلو الهيئة استعدادهم لإصدار القرارات اللازمة من قبل الهيئة بما منحها القانون من اختصاصات بعد دراسة الأمر من كافة الجوانب الفنية والقانونية والتنسيق مع الوزير المختص.

- **تغيير تصنيف شركات الاستثمار إلى «تجارة ومطاعم» وتخفيض فئاتهم.**

بناءً على تواصل عدد من شركات الاستثمار الأعضاء مع الاتحاد، وبعد بحث الأمر، أدرج الاتحاد هذا الموضوع على جدول أعمال اجتماع الاتحاد مع هيئة أسواق المال بتاريخ 2021/12/23، حيث أوضح ممثلو الاتحاد لهيئة أسواق المال أنه ونتيجة التحديث التلقائي لبيانات شركات الاستثمار لدى الهيئة العامة للقوى العاملة وتحديداً في خانة النشاط الرئيسي للشركة ونشاط قرار النسبة، تم تغيير النشاط من «استثمار وتمويل» إلى «تجارة ومطاعم»، وترتب على ذلك تغيير في فئات الشركات وأنشطتها ما أدى إلى انخفاض تصنيفها من فئة (أولى) إلى فئة (ثالثة)، الأمر الذي أثر على الشركات من جوانب عديدة، أبرزها حصر مسميات المهن المتاحة على ملفات الشركات في مهن لا تتوافق مع حاجات الشركات وفقاً لأنشطتها.

وأضاف ممثلو الاتحاد أنه قد تمت مخاطبة الهيئة العامة للقوى العاملة في هذا الصدد، وقد ارتأى الاتحاد ضرورة تدخل هيئة أسواق المال والتنسيق مع وزارة التجارة والصناعة والهيئة العامة للقوى العاملة وكافة الأطراف المعنية، كون الهيئة هي الجهة الرقابية الأساسية على عمل شركات الاستثمار.

من جانبها رحبت هيئة أسواق المال بمتابعة هذا الأمر بالتعاون مع الاتحاد لتذليل العقبات التي تواجه شركات الاستثمار.

بنك الكويت المركزي:

- **فائدة التداول بالهامش (المارجن).**

بتاريخ 2021/09/12 توجه الاتحاد بكتاب إلى بنك الكويت المركزي أفاد فيه أنه وفي معرض نقاشنا مع هيئة أسواق المال فيما يخص خدمة التداول بالهامش وتحديداً بما يخص الفائدة المقررة على هذا النوع من التداول بحد أقصى 4 % فوق سعر الخصم سنوياً، أفادت هيئة الأسواق بأن الموضوع تحديداً هو من اختصاص البنك المركزي وهو المعني بهذا تحديداً حسب نص المادة رقم 111 من قانون التجارة الكويتي رقم 68 لسنة 1980 وقرار بنك الكويت المركزي رقم (2021/455/87) بتعديل القرار رقم (2008/338/29) بشأن تعيين الحدود القصوى لأسعار الفائدة لخدمة التداول بالهامش.

ومن خلال استعراضنا لخدمة التداول بالهامش في الدول المحيطة بدولة الكويت وكذلك بعض النماذج الأجنبية، ومن حيث طبيعة هذه الخدمة والهدف الأساسي لوجودها، وهو زيادة عملية التداول بشروط تقلل من حجم مخاطرها، إلا أننا نرى هذا المعدل المفروض لن يؤدي إلى تحقيق النجاح المنشود من إيجاد هذه الخدمة وكذلك من حيث تقليل المخاطر المرتبطة بطبيعة هذا النشاط.

وعليه تم توجيه تساؤل إلى بنك الكويت المركزي بأهمية هذا الفرض ومدى ملاءمته لطبيعة هذه الخدمة والمخاطر المصاحبة لمزودي هذه الخدمة وما يرونه في بنك الكويت المركزي من مواءمة هذا التثبيت من عدمه.

مجلس الأمة:

- **مشروع قانون بشأن التمويل العقاري للسكن الخاص.**

بناءً على كتاب رئيس مجلس الأمة الموقر السيد/ مرزوق علي الغانم، إلى الاتحاد بتاريخ 2021/06/29، قام الاتحاد بمخاطبة عدد من الشركات المعنية بإبداء وجهات نظرهم وملاحظاتهم على مشروع قانون بشأن التمويل العقاري للسكن الخاص، والذي تنظره لجنة الشؤون المالية والاقتصادية وتستطلع رأي الاتحاد بشأنه.

وقد قام الاتحاد بدراسة مشروع القانون، وإرسال الملاحظات إلى مجلس الأمة الموقر بتاريخ 2021/07/11.

وزارة التجارة والصناعة:

وزارة التجارة والصناعة
Ministry of Commerce and Industry

- **مقترح الاتحاد بشأن الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة:**

في إطار متابعة الاتحاد للآثار والتداعيات على قطاع الاستثمار ومختلف مناحي الاقتصاد في ظل أزمة فيروس كورونا، بادر الاتحاد بتاريخ 2021/01/25 بتقديم مقترح إلى معالي وزير التجارة والصناعة مفاده أن أزمة كورونا شكلت تحدياً كبيراً لمنشآت القطاع الخاص، وعلى وجه التحديد الشركات الصغيرة والمتوسطة في القطاعات الأكثر تضرراً في هذه الأزمة، وقد بادرت الدولة باتخاذ عدد من الإجراءات في سبيل الحد من أثر هذه الأزمة على المراكز المالية لتلك الشركات، وبالرغم من ذلك فإنّ هذه الشركات مازالت تواجه عدد من الصعوبات والتحديات، وذلك بسبب حداثة نشأتها وصغر رؤوس أموالها وطبيعة عملها مما يمنعها من الحصول على التمويل اللازم لدعم أعمالها، ولهذا فإن الحل لدعم هذه الشركات الصغيرة والمتوسطة لا بد أن يكون غير تقليدي، إذ إن أصحاب تلك الشركات ليسوا فقط بحاجة إلى قروض بل بالإضافة لذلك حاجتهم لدعم استثماري، وهنا قد يكون لشركات الاستثمار دور فاعل في دعم تلك الشركات المتضررة والاقتصاد الكويتي بشكل أعم، وفيما يلي موجز لمقترح الاتحاد.

يبلغ رأس مال الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة مليارين دينار كويتي، ويبلغ إجمالي الدفعات الفعلية المتسلمة من رأس المال المخصص للصندوق والبالغ ملياري دينار حسب إفادة الصندوق حوالي 138 مليون دينار منذ إنشائه حتى نهاية ديسمبر 2019، والمقترح هنا أن يتم إدارة جزء من أموال الصندوق من قبل شركات الاستثمار الكويتية المرخصة من قبل هيئة أسواق المال برخصة «مدير محفظة» و«مدير نظام استثمار جماعي»، بحيث يتم توزيع المبلغ المخصص لإدارته على تلك الشركات وفقاً لحجم الأموال المدارة من قبلها، على أن تتم إدارة أموال الصندوق المخصصة وفق نهج صناديق رأس المال (Venture Capital Funds) لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة وبالأخص المتضررة منها جراء جائحة فيروس كورونا المستجد.

ويكون الإشراف والرقابة على تلك الشركات المرخصة بالتعاون بين هيئة أسواق المال وفق القانون، وكذلك الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وأوضح الاتحاد أنه على أتم الاستعداد للتعاون والتنسيق مع المختصين لدى وزارة التجارة والصناعة الموقرة في هذا الشأن لبحث هذا المقترح ووضع الأُطر المناسبة.

كما طالب بعقد لقاء بين المختصين من الاتحاد والوزارة لمناقشة آلية التعاون لتطوير آليات العمل بهذا المقترح ووضع الأُطر المناسبة بما يحقق الأهداف المرجوة.

- **التسجيل العقاري للشركات التي يساهم فيها غير كويتيين:**

ورد إلى الاتحاد مطالبات من عدد من الشركات بالتدخل بشأن إيقاف إدارة التسجيل العقاري بوزارة العدل إجراءات تسجيل العقارات المملوكة لشركات مدرجة في بورصة الكويت لحين تقدمها بما يفيد عدم تملك غير الكويتيين فيها.

بدوره قام الاتحاد بدراسة الأمر من خلال اللجان العاملة في الاتحاد وعقد العديد من الاجتماعات، ومن ثم اجتمع السيد/ صالح السلمي – رئيس الاتحاد مع معالي السيد/ الدكتور عبدالله عيسى السلمان – وزير التجارة والصناعة بتاريخ 2021/09/14 لمناقشة الأمر وعرض وجهة نظر الاتحاد.

وبناءً على هذا الاجتماع قام الاتحاد بصياغة مذكرة فنية قانونية وتسليمها إلى كل من: معالي وزير التجارة والصناعة والسيد/ محمد منصور العنزي – وكيل الوزارة بتاريخ 2021/09/19، وذلك لاقتراح قيام معالي الوزير بإصدار قرار لتحديد ضوابط تملك غير الكويتيين للأسهم وهو قرار من شأنه أن لا يمنع الحق وإنما ينظمه، وهو قرار يلتزم بقوانين الدولة ويوفق بينها من حيث حظر تملك غير الكويتيين للعقارات، ومن حيث السماح لغير الكويتيين بتملك الأسهم.

ذلك على اعتبار أنه يجب النظر لتشريعات الدولة على أنها وحدة واحدة خاصةً التشريعات المتصلة ببعضها البعض مثل التشريعات الاقتصادية، وذلك كله لا يتأتى إلا بقرار يحدد ضوابط تملك غير الكويتيين للأسهم في الشركات المساهمة يكون من بين الضوابط تلك عدم جواز تملكه أصولاً عقارية ــ سواء عند تصفية الشركة ــ أو في حال حياة الشركة، وإنما يكتفي بما يقابل قيمتها نقداً على غرار ما نص عليه القانون رقم 1979/74 الذي حظر تملك غير الكويتيين للعقارات وقت إن كان غير مسموح للأجنبي تملك الأسهم، وبالتالي فإن مثل هذا القرار يحمي الثروة العقارية لأن طوال السنوات المالية يتم تسجيل العقارات بأسماء الشركات المساهمة، بغض النظر عن أن من بين المساهمين فيها أجانب، ومثل هذا القرار يمنع المساهم الأجنبي من المطالبة مستقبلاً بحقوق عقارية نتيجة تملكه أسهماً في إحدى الشركات المساهمة.

وبالتالي فإن مثل هذا القرار ــ حال صدوره ــ يكون قد حقق التوازن المطلوب بين حماية الملكية العقارية وحماية رأس المال الأجنبي في آن واحد، كما أفاد الاتحاد بأنه من الممكن أن تقوم الوزارة بإضافة ما تراه من ضوابط أخرى يكون قد كشف عنها الواقع العملي أو ما يحافظ على الثوابت والأسس التي يقوم عليها الأمن الاقتصادي.

واختتم الاتحاد كتابه إلى معالي الوزير بإبداء استعداده لمناقشة مشروع القرار الوزاري المقترح من قبل الاتحاد ودراسته مع المختصين من الوزارة، مؤكداً على ضرورة سرعة إصداره للحاجة الماسة والتي باتت ملحة ولوجود فراغ تنظيمي يتعلق بهذه المسألة، كان أحد تداعيات هذا الفراغ التنظيمي تلك التي تتعلق بعدم تمكين الشركات المساهمة من تسجيل العقارات المملوكة لها، بما يمثل مساساً بحقوق الملكية ويعطل عمل الشركات، وأن ما يخشاه الاتحاد هو استمرار مثل هذه التداعيات وغيرها حال استمرار هذا الوضع كما هو عليه بعدم إصدار مثل هذا القرار الذي تأخر صدوره لسنوات عدة.

الهيئة العامة للقوى العاملة:

الهيئة العامة للقوى العاملة
Public Authority of Manpower

- **تغيير تصنيف شركات الاستثمار إلى «تجارة ومطاعم» وتخفيض فئاتهم:**

بناء على تواصل عدد من شركات الاستثمار الأعضاء مع الاتحاد، حيث أفادوا بأنهم ونتيجة التحديث التلقائي لبيانات شركات الاستثمار لدى الهيئة العامة للقوى العاملة وتحديداً في خانة النشاط الرئيسي للشركة ونشاط قرار النسبة، أنه قد تم تغيير النشاط من «استثمار وتمويل» إلى «تجارة ومطاعم»، وترتب على ذلك تغيير في فئات الشركات وأنشطتها ما أدى إلى انخفاض تصنيفها من فئة (أولى) إلى فئة (ثالثة)، الأمر الذي أثر على الشركات من جوانب عديدة، أبرزها حصر مسميات المهن المتاحة على ملفات الشركات في مهن لا تتوافق مع حاجات الشركات وفقاً لأنشطتها، وكذلك عدم استطاعة الشركات استصدار تصاريح عمل جديدة لكوادر من خارج دولة الكويت.

بدوره تواصل الاتحاد مع الهيئة العامة للقوى العاملة، حيث أفادوا بأنه على الشركات تحديث بياناتها وتعديل بند نشاط الشركة على الموقع الإلكتروني لوزارة التجارة والصناعة، حيث أن وزارة التجارة والصناعة قد قامت بتفعيل خدمة النشاط التجاري للشركات المساهمة على الموقع الإلكتروني الرسمي للوزارة، وأنه وبعد قيام الشركات بهذا الإجراء سيتم التعديل التلقائي لبياناتهم لدى الهيئة العامة للقوى العاملة.

وبالمتابعة مع الشركات أفادوا بأنهم واجهوا مشكلة عدم إتاحة إمكانية اختيار أكثر من نشاط بما يتوافق مع نظامهم الأساسي وأنشطتهم الفعلية.

وبالتالي التقى السيد/ صالح السلمي – رئيس الاتحاد مع السيدة/ إيمان الأنصاري – مدير عام الهيئة العامة للقوى العاملة بتاريخ 2021/11/10 لعرض الأمر بالتفصيل، مؤكداً أن كل شركة «استثمار وتمويل» يمكنها ممارسة أي من الأنشطة الآتية بعد استيفاء متطلباتها وشروطها من قبل هيئة أسواق المال وفقاً لقانون هيئة أسواق المال رقم (7) لسنة 2010 ولائحته التنفيذية:

1- بورصة أوراق مالية
2- وكالة مقاصة
3- مدير محفظة استثمار
4- مدير نظام استثمار جماعي
5- مستشار استثمار
6- وكيل اكتتاب
7- أمين حفظ
8- صانع السوق
9- وسيط أوراق مالية مسجل في بورصة الأوراق المالية
10- وسيط أوراق مالية غير مسجل في بورصة الأوراق المالية
11- مراقب استثمار
12- وكالة تصنيف ائتماني
13- تقويم الأصول
14- أي أنشطة أخرى تحددها الهيئة

وبالتالي فإنه من الضروري التنسيق بين وزارة التجارة والصناعة وهيئة أسواق المال وبنك الكويت المركزي لوضع التصنيف الصحيح لشركات الاستثمار والتمويل والأنشطة المتاحة لهم لممارستها، حيث أن هذه هي الأطراف المعنية في الرقابة على شركات الاستثمار والتمويل والترخيص لهم.

كما نوه أنه وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم 1104 / خامساً لسنة 2008 – جدول رقم (1)، أن نسبة العمالة الوطنية المقررة لشركات الاستثمار والتمويل هي 40 %.
ويعكف الاتحاد على متابعة هذا الأمر مع المختصين لإيجاد حل كامل لما تواجهه الشركات.

الشركة الكويتية للمقاصة:

الشركة الكويتية للمقاصة ش.م.ك
KUWAIT CLEARING COMPANY K.S.C

• قرار هيئة أسواق المال رقم 53 لسنة 2021 بشأن تعديل بعض أحكام الكتاب الأول والكتاب الحادي عشر من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010، واتفاقية تسجيل مقدم الخدمة بين الشركة الكويتية للمقاصة ومقدمو خدمة التداول بالهامش:

عطفاً على قرار هيئة أسواق المال رقم 53 لسنة 2021 بشأن تعديل بعض أحكام الكتاب الأول والكتاب الحادي عشر من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010، واتفاقية تسجيل مقدم الخدمة بين الشركة الكويتية للمقاصة ومقدمي خدمة التداول بالهامش، أرسل الاتحاد عدد من الملاحظات على اتفاقية تسجيل مقدم الخدمة إلى الشركة الكويتية للمقاصة بتاريخ 2021/07/13، وكما يأتي:

- تضمنت الاتفاقية شروط مقدم الخدمة بالمادة التاسعة ما يفيد إقراره بأنه لم يصدر ضده أي جزاء تأديبي خلال السنتين السابقتين على تقديم طلب التسجيل لمخالفته معايير الملاءة المالية وضوابط فصل الحسابات، وحيث لم نجد أساس قانوني لوجود مثل هذا الشرط كباقي مواد الاتفاقية، وقد تتباين الآراء حول تفسيره، بالإضافة إلى أن ذلك الشرط الوارد بالاتفاقية قد يتضمن تعدد الجزاءات التأديبية عن الفعل الواحد، فضلاً عن أن وجود مثل هذا الشرط قد يؤدي إلى استبعاد العديد من الشركات من تقديم الخدمة، بما قد يعرقل تنمية السوق الكويتي بتنويع وتطوير الأدوات والآليات الاستثمارية، فقد ترون معنا عدم وجود مبرر له، وكذلك الأمر بشأن ما ورد بالحالة الثانية من البند رقم 4 من المادة السابعة من الاتفاقية بشأن عدم صدور مخالفة على العميل من مجلس التأديب لدى الهيئة أو لجنة النظر في المخالفات (رغم وجود هذا القيد ضمن المادة رقم (8) - (13) من القرار).

- قد يكون من الأنسب أن يقتصر ما تتضمنه اتفاقية تسجيل مقدم خدمة التداول

بالهامش مع شركتكم الموقرة على العلاقة بين شركتكم ومقدم الخدمة والحقوق والالتزامات المتبادلة، واستبعاد ما ينظم العلاقة بين مقدم الخدمة وعملائه وغير ذلك من الأحكام العامة مثل ما ورد بكثير من المواد على سبيل المثال المادة الخامسة والسادسة والسابعة والثامنة والعاشرة والثالثة عشر والرابعة عشر والخامسة عشر، والاكتفاء بما ورد بالمادة السادسة والعشرون وغيرها من الاتفاقية والتي تؤكد الالتزام بالقانون واللائحة وتعديلاتهما.

- لم نجد ضمن الاتفاقية دور الشركة الكويتية للمقاصة في حال قيام مقدم خدمة التداول بالهامش بإغلاق حساب العميل الخاص بالتداول بالهامش إعمالاً لأحكام المادة الخامسة عشر من الاتفاقية.

- لم نجد ضمن الاتفاقية دور للشركة الكويتية للمقاصة في حال صدور قرار بجزاء تأديبي أثناء التعاقد ضد مقدم خدمة التداول بالهامش المشار إليه في البند رقم 5 من المادة التاسعة بالاتفاقية.

- لم نجد ضمن الاتفاقية دور مقدم الخدمة والشركة الكويتية للمقاصة في حال صدور مخالفة أثناء التعاقد على العميل من مجلس التأديب لدى الهيئة أو لجنة النظر في المخالفات (لاختلاف ذلك عما ورد في البند رقم 5 من المادة التاسعة بالاتفاقية).

- ورد في البند رقم (2) من المادة الخامسة من الاتفاقية عبارة «دون الإخلال بالأحكام الواردة في هذا الفصل» وفي البند رقم (5) من ذات المادة عبارة «الحدود الموضحة في هذا الفصل» يرجى إجراء التعديل المناسب. وكذلك يبدو أن ترقيم المادة الثانية والعشرون مكرر.

كما طالب الاتحاد بعقد اجتماع مع الشركة الكويتية للمقاصة لمناقشة الأمر، وقد ورد إلى الاتحاد رد من الشركة الكويتية للمقاصة بتاريخ 2021/07/28، والتي أفادت بما يأتي:

1- البند رقم (05) من المادة العاشرة بالاتفاقية الذي نص على إقرار مقدم الخدمة

بأنه لم يصدر ضده جزاء تأديبي خلال السنتين السابقتين على تقديم طلب التسجيل لمخالفة معايير الملاءة المالية وضوابط فصل الحسابات.

- لا مانع لدى الشركة الكويتية للمقاصة من إلغاء هذا الشرط.

2- الفقرة الأخيرة من البند رقم (4) من المادة الثامنة بالاتفاقية والذي ينص على ((عدم صدور جزاء تأديبي/ مخالفة على العميل من مجلس التأديب لدى الهيئة أو لجنة النظر في المخالفات خلال السنتين السابقتين)).

3- لا يمكن للشركة الكويتية للمقاصة استبعاد أو إلغاء هذا الشرط نظراً لوروده ضمن أحكام الكتاب الحادي عشر من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010.

4- المواد الواردة بالاتفاقية والمتعلقة بتنظيم العلاقة بين مقدم الخدمة تجاه عملائه.

5- لا يمكن للشركة الكويتية للمقاصة استبعاد تلك المواد لأنها تعتبر من شروط تقديم الخدمة التي يجب أن تتوافر لدى مقدم الخدمة قبل تسجيله، مع العلم بأن الشركة الكويتية للمقاصة لا تراقب تطبيق تلك الالتزامات وينحصر دورها في تسجيل مقدم الخدمة بعد إقراره بموجب الاتفاقية بالتزاماته تجاه عملائه حسب ما هو وارد بتلك المواد.

6- دور الشركة الكويتية للمقاصة في حال إغلاق حساب التداول بالهامش طبقاً لنص المادة (16) من الاتفاقية.

7- طبقاً لأحكام كتاب قواعد المقاصة تقوم الشركة الكويتية للمقاصة بفتح أو إغلاق حسابات التداول حسب الشروط الخاصة بكل حساب وحيث أن حساب التداول بالهامش هو حساب تداول (يُعد بمثابة حساب عملاء) فإن دور الشركة الكويتية للمقاصة يتمثل في تنفيذ طلب مقدم الخدمة بإغلاق الحساب بعد

تقديمه ما يفيد تحقق أي شرط من الشروط المحددة بالمادة (16) من الاتفاقية وتقوم المقاصة بهذا الدور استناداً لأحكام كتاب قواعد المقاصة، وقد ورد بالبند رقم (5) بالمادة التاسعة عشر بالاتفاقية (التزامات المقاصة) أن المقاصة تقوم بدورها كوكالة مقاصة مرخصة.

8- حالة صدور جزاء تأديبي ضد مقدم خدمة التداول بالهامش أو ضد عميله.

9- إذا كان تنفيذ الجزاء التأديبي يتضمن إجراء يجب أن تنفذه الشركة الكويتية للمقاصة فإن المقاصة سوف تقوم بتنفيذه طبقاً لما ورد بالقرار الصادر بالجزاء التأديبي وطبقاً لتعليمات هيئة أسواق المال ودو ن حاجة إلى أن تنص الاتفاقية على ذلك، أما دور مقدم الخدمة (بوصفه أحد الأشخاص المرخص لهم) في حال صدور جزاء تأديبي ضد عميله فهو أمر تنظمه أحكام اللائحة التنفيذية ويمكن أن يتم تنظيمه في الاتفاقية المبرمة بين مقدم الخدمة وعملائه دون تدخل من الشركة الكويتية للمقاصة.

ثالثاً: جهود الاتحاد بشأن مواجهة أزمة كورونا:

- **تصاريح عدم التعرض لموظفي شركات الاستثمار**

في ضوء قرار مجلس الوزراء الموقر في اجتماعه المنعقد بتاريخ 2021/03/04 بفرض حظر التجول الجزئي في البلاد ابتداء من الساعة 05:00 مساء إلى الساعة 05:00 فجراً اعتباراً من تاريخ 2021/03/07 في إطار الإجراءات الاحترازية لمواجهة تفشي فيروس كورونا المستجد.

قام اتحاد شركات الاستثمار بمخاطبة وزارة الداخلية بتاريخ 2021/03/10 لطلب إصدار تصاريح لعدد من الموظفين في كل شركة من شركات الاستثمار للحفاظ على سير الأعمال الأساسية في تلك الشركات، والتي لها ارتباطات أساسية دولية

ومحلية، حتى يتمكن هؤلاء الموظفون من الذهاب إلى مقار أعمالهم خلال فترات حظر التجول.
وبناءً على رد وزارة الداخلية، قام الاتحاد بتاريخ 2021/03/11 بمخاطبة هيئة أسواق المال لاعتماد اتحاد شركات الاستثمار لدى وزارة الداخلية كجهة معتمدة لدى الوزارة لإصدار تصاريح أمنية للعاملين في الشركات.

ومن ثم قام الاتحاد بتاريخ 2021/03/14 بمخاطبة الشركات الأعضاء في الاتحاد لتزويده ببيانات الموظفين المطلوب تواجدهم في الشركات وقت الحظر لمتابعة سير العمل في شركاتهم وإرسالها إلى هيئة أسواق المال لإرسالها بدورهم إلى وزارة الداخلية لاستخراج التصاريح المطلوبة، وقد نجح الاتحاد في الحصول على عدد كبير من التصاريح المطلوبة وفقاً لتقدير وزارة الداخلية.

- **تطعيم العاملين في شركات الاستثمار ضد فيروس كورونا (COVID-19)**

حرصاً على سير العمل في شركات الاستثمار، قام الاتحاد بتاريخ 2021/04/05 بمخاطبة شركات الاستثمار لتزويد الاتحاد بعدد 25 موظف من كل شركة لمحاولة الحصول على أولوية في التطعيم لهؤلاء العاملين، وذلك سعياً من الاتحاد للمساهمة في الحفاظ على وقاية بيئة الأعمال في دولة الكويت من جانب، ولمعاونة وزارة الصحة في نشر رقعة التطعيم من جانب آخر.

وبتاريخ 2021/04/11، قام الاتحاد بإرسال قائمة بتلك الأسماء إلى وزارة الصحة، وعرض التعاون مع الوزارة في هذا الصدد، والتي بدورها أفادت أنها قامت بوضع آليه لتحديد أولوية الفئات المستهدفة لتطعيم كوفيد - 19 حسب معايير علمية ووقائية محددة بناءً على الدراسات العلمية الحديثة وآخر المستجدات العلمية الوبائية الخاصة بمرض كوفيد - 19 وطرق انتشاره وأكثر الأفراد تعرضاً للمرض ومضاعفاته.

وبناءً على ذلك أوصت الوزارة بأنه وللإسراع في الحصول على موعد التطعيم يقوم موظفو شركات الاستثمار بالتسجيل على منصة التطعيم على الموقع الإلكتروني للوزارة، وتحديد اختيار «عامل أساسي – (الجمعيات - النوافذ الجوية

والبرية – قطاع الخدمات» في خانة المهنة، ومن ثم يتم إرسال الموعد الخاص لهم تبعاً لآلية الأولوية المحددة سابقاً لكل فئة من الفئات المستهدفة من قبل الجهات المعنية بوزارة الصحة، وفي حال قد كان الموظف قام بالتسجيل مُسبقاً، فيمكن الدخول على الموقع وتعديل/إضافة البيانات الخاصة به.

وبالمتابعة من قبل الاتحاد، قام بتاريخ 2021/05/26، بمخاطبة معالي وزير الصحة الدكتور باسل حمود الصباح للإسراع في تطعيم العاملين في شركات الاستثمار، مع إبداء استعداد الاتحاد لتوفير مكان لإجراء التطعيم لكافة العاملين في شركات الاستثمار، وذلك مساهمة من الاتحاد في زيادة رقعة التطعيم ولحماية العاملين في شركات الاستثمار وجمهور المتعاملين معهم.

وقد تكللت جهود ومساعي الاتحاد وبالتعاون مع الشركة الكويتية للاستثمار حيث أوفدت وزارة الصحة الموقرة حملة لتطعيم العاملين في شركات الاستثمار بتاريخ 2021/08/01 في مقر الشركة الكويتية للاستثمار.

رابعاً: مشاركات مجتمعية:

- **إتمام برنامج تدريب وتأهيل الخريجين الكويتيين - المجموعة (42):**

انطلاقاً من المسئولية الاجتماعية لاتحاد شركات الاستثمار وفي إطار التعاون بين الاتحاد والهيئة العامة للاستثمار لدعم الكوادر الوطنية وبصفة خاصة الخريجين الجدد، قام الاتحاد بدعوة الشركات الأعضاء للمشاركة في برنامج الهيئة لتدريب وتأهيل الخريجين الكويتيين الجدد من خلال مرحلة التدريب أثناء العمل، وذلك باستضافة مجموعة متدربي دفعة الخريجين رقم 42، وعددهم 20 متدرب ومتدربة، حيث قامت عدد من الشركات الأعضاء بالاتحاد باستضافة هؤلاء المتدربين لمدة أربعة أسابيع خلال الفترة من 28 مارس – 21 أبريل 2021، وذلك بعد أن قاموا بإتمام 27 برنامج تدريبي في مجال المال والاستثمار والمهارات الإدارية تم تنفيذها عن طريق أفضل الشركات والمؤسسات التدريبية المحلية والعالمية.
وقد كان هناك ترحيب من قبل عدد من الشركات الأعضاء بالاتحاد لاستضافة

متدربي الهيئة العامة للاستثمار، حيث قامت الشركات خلال فترة التدريب العملي بتعريف المتدربين على نشاط الشركة ودورها في السوق المحلي للاستفادة بشكل مهني وعملي بعد تأهيلهم من الناحية النظرية في برنامج الهيئة، وقد تم التعامل مع المتدربين على أنهم موظفين من ناحية الالتزام الإداري والمهني وتكليفهم بمهام عملية.

هذا وبعد اكتمال فترة التدريب العملي بنجاح، يتقدم اتحاد شركات الاستثمار بالشكر الجزيل إلى شركاته الأعضاء التي استقبلت هذه النخبة من أبنائنا الخريجين وتدريبهم على أعلى مستوى تدريبي مهني وعملي، كما يتوجه الاتحاد بالشكر للهيئة العامة للاستثمار على قيامها بهذه البرامج المقدمة، الأمر الذي يساهم في خلق فرص وظيفية لهؤلاء الخريجين ذوي الكفاءة.

وجدير بالذكر أن هذا البرنامج العملي يتم تنفيذه ولأول مرة محلياً بشكل كامل وبالتعاون مع اتحاد شركات الاستثمار، وبسبب جائحة كورونا، حيث أثبت الاتحاد من خلال شركاته الأعضاء تلبية احتياجات ومتطلبات الهيئة في تنفيذ هذه البرامج، والتي كانت تعمل الهيئة سابقاً على ابتعاث المتدربين إلى المؤسسات العالمية التي تتعامل معها.

- **برنامج تدريب وتأهيل الخريجين الكويتيين - المجموعة (43):**

مواصلة للتعاون بين الاتحاد والهيئة العامة للاستثمار ودعماً للكوادر الوطنية والخريجين الجدد، تم بتاريخ 2021/11/21 مخاطبة الشركات الأعضاء في الاتحاد للمشاركة في برنامج تدريب وتأهيل الخريجين الكويتيين الجدد في المجموعة رقم (43) (مرحلة التدريب أثناء العمل) من خلال استضافة عدد (2 – 4) متدرب من المجموعة (43) لمدة 4 أسابيع خلال الفترة من 06 – 30 مارس 2022، علماً بأن هؤلاء المتدربين قد حصلوا على شهادات إتمام عدد (28) برنامجاً تدريبياً في مجال المال والاستثمار والمهارات الإدارية، والتي تم تنفيذها من قبل أفضل الشركات والمؤسسات التدريبية المحلية والعالمية.

- **معرض الفرص الوظيفية والدراسية الرابع:**

استمراراً للتعاون بين اتحاد شركات الاستثمار والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، إدارة متابعة الخريجين وسوق العمل بالهيئة، شارك الاتحاد في معرض الفرص الوظيفية والدراسية الرابع (الافتراضي) برعاية معالي وزير التربية د. علي المضف وبتنظيم من الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، وقد تواجد الاتحاد وشركاته من بداية انطلاق المعرض في 2021/11/21 حتى 2021/11/25، وقد حرص الاتحاد على دعم النسخ السابقة للمعرض، والتي أُقيمت في مقر الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، وذلك من منطلق حرص اتحاد شركات الاستثمار على المشاركات المجتمعية، حيث أن هذا المعرض يعتبر فرصة جيدة للباحثين عن عمل، والمتطلعين للعمل في القطاع الخاص، وخاصة في شركات الاستثمار من خلال التواصل المباشر مع مسئولي التوظيف لدى شركات الاستثمار، فقد كان هذا المعرض فرصة للاتحاد لشرح الفرص الوظيفية وما هي التحديات والامتيازات التي قد يحصل عليها الباحثين عن عمل من فرص في شركات الاستثمار بالإضافة إلى شرح ما هي الشهادات الفنية المعتمدة التي تزيد من مؤهلات الباحثين عن عمل لإيجاد فرص وظيفية في شركات الاستثمار، كما قام الاتحاد بإعلام الشركات الأعضاء للمشاركة في هذا المعرض، والتي بدروها ساهمت بالتسجيل والتواصل مع جمهور حديثي التخرج والباحثين عن فرص وظيفية.

خامساً: مجلة اتحاد شركات الاستثمار «المستثمر»:

استمراراً في تحقيق أهدافه بإصدار المطبوعات الإعلامية لنشر الثقافة الاستثمارية والتجارية في المجتمع ولدى أعضاء الاتحاد، واصل الاتحاد إصدار مجلته «المستثمر – The Investor" والتي صدر عددها الأول في الربع الأخير من عام 2017 بموجب الترخيص الذي حصل عليه الاتحاد من وزارة الإعلام بتاريخ 2016/10/24، وتم إصدار العدد العاشر في يناير 2021، العدد الحادي عشر في يونيو 2021، والعدد الثاني عشر في ديسمبر 2021.

سادساً: مشاركات ولقاءات:

قام ممثلو الاتحاد بلقاء العديد من ممثلي الجهات المختلفة من داخل وخارج دولة الكويت، وذلك لتوثيق عرى التعاون والتواصل معهم، وكذلك للتوضيح وإلقاء الضوء على دور الاتحاد وأنشطته والقطاع الاستثماري، وذلك كما يأتي:

11 فبراير 2021

"لقاء الاتحاد مع ممثلي شركة المركز المالي الكويتي"

استقبل كل من: السيد/ صالح السلمي – رئيس الاتحاد والسيدة/ فدوى درويش – نائب أمين عام الاتحاد ومدير مركز دراسات الاستثمار بالوكالة، ممثلي شركة المركز المالي الكويتي في مقر الاتحاد، حيث حضر من شركة المركز المالي كل من:

- السيد/ علي خليل	الرئيس التنفيذي
- السيد/ عبداللطيف النصف	إدارة الثروات وتطوير الأعمال
- الشيخ/ حمود الصباح	مساعد نائب الرئيس - العلاقات الحكومية

حيث تم مناقشة أهم القضايا الآنية التي تمر بها شركات الاستثمار في ظل الظروف الحالية جراء أزمة كورونا وأفق مساعي الاتحاد تجاه القطاع.

23 فبراير 2021

"لقاء رئيس الاتحاد مع وفد جمعية المحامين الكويتية"

التقى السيد/ صالح السلمي – رئيس الاتحاد مع ممثلي جمعية المحامين الكويتية في مقر الاتحاد لوضع أطر تعاون بين الجمعية والاتحاد لتحسين مؤشرات سهولة الأعمال وأسواق المال في ظل أزمة كورونا وآثارها القانونية على المجتمع الكويتي، حيث حضر من جانب جمعية المحامين الكويتية كل من:

- السيدة/ لينا عدلوني	رئيس لجنة مراجعة قوانين الاستثمار والأعمال
- السيد/ جواد الأربش	نائب رئيس اللجنة
- السيد/ عبد الله البكر	مستشار اللجنة

15 مارس 2021

"زيارة السيد/ ضرار الغانم للاتحاد»

استقبل السيد/ صالح السلمي – رئيس الاتحاد في مقر الاتحاد كل من:

- السيد/ ضرار يوسف الغانم - رئيس مجلس إدارة شركة المركز المالي الكويتي وأول رئيس للاتحاد
- السيد/ فهد يعقوب الجوعان - النائب الثاني لرئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة الكويت
- كما حضرت من جانب الاتحاد السيدة/ فدوى درويش – نائب أمين عام الاتحاد ومدير مركز دراسات الاستثمار بالوكالة

وقد تم التطرق خلال الزيارة إلى مناقشة قرار هيئة أسواق المال رقم 118 لسنة 2019 بشأن تعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية، وتعديلاتهما، بتعديل المادة (4-4) وإضافة الملحق رقم (3) "هيكل تقرير المكافآت" في الكتاب الخامس عشر (حوكمة الشركات)

18 مارس 2021

"لقاء سعادة سفير هنغاريا لدى دولة الكويت»

استقبل السيد/ صالح السلمي – رئيس الاتحاد في مقر الاتحاد كل من:

- سعادة الدكتور/ إيشتفان جيولا شوش — سفير هنغاريا لدى دولة الكويت
- السيد/ ميكلوش كالاي — ملحق تجاري واقتصادي

حيث تم عرض الفرص الاستثمارية المتاحة في هنغاريا وبحث سبل التعاون بين الاتحاد وسفارة هنغاريا لدى دولة الكويت.

03 مايو 2021

"لقاء الاتحاد مع مركز الكويت للتحكيم وحل النزاعات التجارية»

تلبية لدعوة مركز الكويت للتحكيم وحل النزاعات التجارية لدى غرفة تجارة وصناعة الكويت، التقى كل من: السيد/ صالح السلمي – رئيس الاتحاد والسيدة/ فدوى درويش – نائب أمين عام الاتحاد ومدير مركز دراسات الاستثمار بالوكالة مع ممثلي

المركز في قاعة السنبوك بمبنى الغرفة، حيث حضر من جانب المركز كل من:

- السيد/ بدر سعود البدر — عضو مجلس إدارة المركز ومقرر اللجنة التنفيذية
- الدكتور/ أنس فيصل التوره — الأمين العام
- السيد/ أسامة بدر العبدالغفور — رئيس قسم

حيث تم عرض آلية عمل مركز الكويت للتحكيم وحل النزاعات التجارية وخدماته وسبل التعاون ومساراته مع اتحاد شركات الاستثمار، وتم عرض إبرام اتفاقية تعاون بين الطرفين.

06 مايو 2021

"لقاء الاتحاد مع المركز البحثي The Conference Board"

تلبيةً لدعوة ممثلي منظمة The Conference Board، التقى كل من: السيد/ صالح السلمي – رئيس الاتحاد والسيدة/ فدوى درويش – نائب أمين عام الاتحاد ومدير مركز دراسات الاستثمار بالوكالة مع ممثلي مركز The Conference Board الخليج عن بُعد من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، حيث حضر من جانب مركز The Conference Board الخليج كل من:

- الدكتور/ مهدي الجزاف — الرئيس التنفيذي
- السيد/ نواف الرديني — مدير التسويق
- السيدة/ شيخة القناعي — مسؤول تطوير الأعمال

وقد كان الهدف من اللقاء التعريف بمنظمة The Conference Board وأهدافها والمؤسسات المحلية والإقليمية والدولية التي تتعامل معها المنظمة، وإمكانية أن يكون اتحاد شركات الاستثمار عضواً في المنظمة أو المشاركة في البرامج التدريبية التي تقدمها المنظمة.

12 يوليو 2021

"لقاء سعادة سفير فيتنام لدى دولة الكويت»

استقبل **السيد/ صالح السلمي** – رئيس الاتحاد في مقر الاتحاد كل من:

- H.E. Ngo Toan Thang - Ambassador of Vietnam
- Mr. Tran Trung Hieu - Second Secretary, Head of Commercial Section

أوضح سعادة السفير أن هذا اللقاء يتزامن مع احتفالية مرور 45 سنة على العلاقات بين فيتنام ودولة الكويت، والتي كانت أول دولة خليجية اعترفت باستقلال فيتنام، وأشار سعادته إلى حجم التبادل التجاري الكبير بين البلدين على مدار تلك الفترة، كما أعرب عن رغبة فيتنام بأن تكون على خارطة الاستثمارات الكويتية، حيث أن هناك فرص كبيرة ومتنوعة للاستثمار في فيتنام.

بدوره لفت السيد/ صالح السلمي إلى أن قطاع الاستثمار في الكويت يُعد أكبر قطاع بعد البنوك، موضحاً أن عدد الشركات المرخصة العاملة في دولة الكويت حوالي 80 شركة منها 31 شركة أعضاء في الاتحاد، وهي من أكبر الشركات في بورصة الكويت، وسوق السندات، وسوق العقارات، وهذه الشركات لها استثمارات نشطة في العديد من الدول، مثل الولايات المتحدة الأمريكية، أوروبا، هونغ كونغ، والصين.

وأضاف السيد/ السلمي إلى أن البضائع الفيتنامية جيدة وأسعارها معقولة، ولكن الاستثمار يحتاج إلى ضمانات، والتي يجب تعزيزها في فيتنام لتشجيع رؤوس الأموال الكويتية.

26 يوليو 2021

«مشاركة الاتحاد في ملتقى حول تقرير الاستقرار المالي لعام 2020»

تلبيةً لدعوة بنك الكويت المركزي شارك السيد/ صالح السلمي – رئيس الاتحاد في الملتقى الذي نظمه بنك الكويت المركزي في مقره حول تقرير الاستقرار المالي لعام 2020.

22 أغسطس 2021

«مشاركة الاتحاد في لقاء دولة رئيس وزراء جمهورية العراق»

تلبيةً لدعوة غرفة تجارة وصناعة الكويت شارك السيد/ صالح السلمي – رئيس الاتحاد في لقاء دولة رئيس وزراء جمهورية العراق السيد/ مصطفى الكاظمي والوفد المرافق له مع ممثلي القطاع الخاص الكويتي، على هامش زيارته لدولة الكويت.

26 أغسطس 2021

اتحاد شركات الاستثمار يستضيف المؤتمر الدولي «تشجيع الاستثمار بين فيتنام والشرق الأوسط»

استضاف الاتحاد مؤتمر تشجيع الاستثمار بين فيتنام والشرق الأوسط، وهو مؤتمر دولي عن بُعد (Virtual Conference) نظمته وزارة الخارجية في فيتنام من خلال معالي وزير الخارجية الفيتنامي، وشارك فيه ممثلو سفارات فيتنام من دول مختلفة حول العالم، وكذلك عدد كبير من المشاركين والمهتمين من مختلف الدول، وكان الاتحاد هو منصة الحضور من دولة الكويت.

حيث حضر في مقر الاتحاد كل من:

- H.E Ngo Toan Thang - Ambassador of Vietnam
- Mr. Tran Trung Hieu - Second Secretary, Head of Commercial Section

وعدد من أفراد البعثة الدبلوماسية وطاقم العمل في سفارة فيتنام، كما حضر عدد من المهتمين والمستثمرين الكويتيين في فيتنام، إضافة إلى عدد من الشخصيات الذين شاركوا من دولة الكويت عن بُعد.

وقد بدأ المؤتمر جلسته الأولى بعنوان «اتجاهات الاستثمار الخارجي في الشرق الأوسط وإمكانيات سوق فيتنام»، والتي تناولت مناقشة سياسة الاستثمار الأجنبي المباشر وصناديق الاستثمار اللذين توفرهما فيتنام لدول الشرق الأوسط.

أما الجلسة الثانية من المؤتمر، فقد كانت تحت عنوان «مناهج جديدة لتعزيز التعاون الاستثماري بين فيتنام والشرق الأوسط»، وقد تناول المتحدثون خلال هذه الجلسة الخبرات ووجهات النظر حول الاستثمار الأجنبي المباشر في فيتنام، أوجه التعاون المختلفة لتعزيز استثمارات الشرق الوسط في فيتنام.

وبعد انتهاء جلسات المؤتمر شكر سعادة سفير فيتنام لدى دولة الكويت H.E Ngo Toan Thang السيد/ صالح السلمي – رئيس الاتحاد على استضافة المؤتمر في مقر الاتحاد، مشيداً بجهود الاتحاد في التنظيم والمشاركة في المؤتمر من دولة الكويت وتعاون الاتحاد مع السفارة في هذا الصدد.

وأعرب السيد/ صالح السلمي عن ترحيب الاتحاد باستضافة سعادة السفير والوفد المرافق والحضور، لتعزيز فرص اطلاع شركات الاستثمار على المفهوم الجديد للاستثمار في فيتنام.

30 أغسطس 2021

اتحاد شركات الاستثمار يستضيف سفير دولة أوكرانيا

استقبل السيد/ صالح السلمي – رئيس مجلس إدارة اتحاد شركات الاستثمار في مقر الاتحاد كل من:

- Dr. Oleksandr Balanutsa سفير دولة أوكرانيا لدى دولة الكويت
- Dr. Ivan Seheda الملحق الاقتصادي

وقد كان هدف الزيارة دعوة الاتحاد لحضور المؤتمر الافتراضي المزمع عقده من قبل السفارة بالتعاون مع غرفة تجارة وصناعة الكويت في نهاية شهر سبتمبر 2021، حيث سيتم عرض أهم المشروعات والفرص الاستثمارية المتاحة في أوكرانيا، والتي قدم عنها سعادة السفير بعض الأمثلة خلال الاجتماع، كما أكد سعادته على أهمية دور الاتحاد في دعم جهود وزارة الخارجية والسفارة الأوكرانيتين للترويج لتلك الفرص.

من جانبه أعرب السيد/ صالح السلمي عن ترحيب الاتحاد بالحضور وأبدى كامل استعداد الاتحاد لدعم كافة الجهود ولما فيه الخير لكافة الأطراف.

13 سبتمبر 2021

اتحاد شركات الاستثمار يستضيف سفير جمهورية هِنْغاريا (المجر)

استقبل السيد/ صالح السلمي – رئيس مجلس إدارة اتحاد شركات الاستثمار كل من:

- سعادة الدكتور/ إشتفان جيولا شوش سفير جمهورية هنغاريا لدى دولة الكويت
- السيد/ ميكلوش كالاي الملحق التجاري والاقتصادي لجمهورية هنغاريا

وخلال اللقاء أبدى سعادته رغبة السفارة في الترويج لأهم المشروعات وفرص الاستثمار المتاحة في جمهورية هنغاريا وكذلك أهم التطورات في بيئة الاستثمار في هنغاريا وبما يعود بشكل إيجابي على المستثمرين، كما عرض أمثلة لتلك المشروعات، وأهمها المشروعات الزراعية الحديثة.

ومن ثم تباحث الطرفان إمكانية التعاون لتعريف قطاع الاستثمار في دولة الكويت بتلك المشروعات والفرص وأهم مميزات بيئة الاستثمار في هنغاريا وسبل تعاون الاتحاد لدعم جهود وزارة الخارجية والسفارة الهنغارية في هذا الصدد.

من جانبه، رحب السيد/ صالح السلمي بتواصل السفارة الهنغارية بدولة الكويت مع الاتحاد، خاصة في ظل ندرة المعلومات عن الاستثمار في هنغاريا لدى المستثمرين الكويتيين، وأبدى كامل استعداد الاتحاد لدعم كافة الجهود لما فيه الخير لكافة الأطراف.

14 سبتمبر 2021

لقاء اتحاد شركات الاستثمار مع معالي وزير التجارة والصناعة

بطلب من اتحاد شركات الاستثمار، التقى السيد/ صالح السلمي – رئيس مجلس الإدارة مع معالي وزير التجارة والصناعة السيد الدكتور/ عبدالله عيسى السلمان لمناقشة موضوع التسجيل العقاري بناءً على كتاب بعض الشركات الأعضاء في الاتحاد بشأن إيقاف إدارة التسجيل بوزارة العدل إجراءات تسجيل العقارات المملوكة لشركات مدرجة في بورصة الكويت لحين تقديم ما يفيد بعدم تملك غير كويتيين فيها، وقد كان هدف اللقاء توضيح وجهة نظر الاتحاد وتقديم المقترح القانوني لحل هذه المشكلة.

وقد حضر من جانب الاتحاد كل من:

- السيد/ صالح صالح السلمي رئيس الاتحاد
- المستشار/ عبدالمسيح عبدالملاك لبيب عضو اللجنة القانونية بالاتحاد
- كما تمت دعوة السيد/ إبراهيم العوضي أمين السر - اتحاد العقاريين من قبل اتحاد شركات الاستثمار لتوحيد الجهود.

27 سبتمبر 2021

مشاركة الاتحاد في لقاء وفد دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة

تلبيةً لدعوة غرفة تجارة وصناعة الكويت شارك السيد/ صالح السلمي – رئيس الاتحاد في لقاء الجانبين الكويتي والإماراتي، في مقر الغرفة، لتنسيق الجهود بغرض استكشاف وتسويق الفرص الاستثمارية المتاحة في كِلا البلدين، حيث قدم أعضاء الوفد الإماراتي عروضاً عن الفرص الاستثمارية ومشاريع البنية التحتية والشراكة بين القطاعين العام والخاص في أبو ظبي، وكذلك الفرص المتاحة في قطاعات الصحة والخدمات اللوجستية.

28 سبتمبر 2021

«اتحاد شركات الاستثمار يستضيف نائب وزير خارجية أوكرانيا وسفير دولة أوكرانيا لدى الكويت»

استقبل السيد/ صالح السلمي – رئيس مجلس إدارة اتحاد شركات الاستثمار نائب وزير الخارجية الأوكراني ووفد من سفارة أوكرانيا في الكويت في مقر الاتحاد بتاريخ 28 سبتمبر 2021. حيث حضر إلى مقر الاتحاد معالي السيد / دميترو سينيك - نائب وزير الخارجية الأوكراني، وسعادة سفير أوكرانيا لدى دولة الكويت الدكتور/ أوليكساندر بالانوتسا، والمحلق الاقتصادي الدكتور/ إيفان سيهيدا، وكان هدف هذا اللقاء بحث سبل التعاون بين الجانب الأوكراني والاتحاد للترويج لأهم المشروعات والفرص الاستثمارية المتاحة في أوكرانيا، والتعريف بالجانب الاقتصادي الأوكراني المتميز والمتطور. حيث أشار السيد/ دميترو إلى التسهيلات التي تقدمها أوكرانيا للمستثمرين ومنها القدرة على فتح الشركات وإصدار تراخيصها من دون الحاجة إلى التواجد الفعلي في أوكرانيا، كما يستفيد المستثمرون من التوصيات والتوجيهات الرسمية نحو القطاعات الناجحة والمنتجة، وقد أضاف السيد/ دميترو بأن وزارة الخارجية الأوكرانية تعمل على تقديم المساعدة في تنسيق الاجتماعات واستكشاف القطاعات الخاصة المراد التعامل معها، هذا وتم مناقشة اقتراح دخول المستثمرين الكويتيين كمساهمين في الشركات الأوكرانية العاملة، وتمنى أن يكون هنالك وفد من قبل اتحاد شركات الاستثمار ليقوم بزيارة أوكرانيا للاطلاع عن قرب على المشاريع الموجودة. وفي ختام هذا اللقاء شكر السيد/ صالح كلاً من نائب وزير الخارجية الأوكراني ووفد سفارة أوكرانيا على لقاء الاتحاد وعرض تفاصيل المشاريع الاقتصادية التي قد تهم المستثمرين الكويتيين في أوكرانيا، كما أشار السيد/ صالح إلى أن المستثمرين الكويتيين في بحث متواصل لإيجاد فرص استثمارية واعدة معتبراً السوق الأوكراني جديد على المستثمرين الكويتيين كونه من الأسواق الناشئة مثله مثل السوق الكويتي.

09 ديسمبر 2021

"لقاء الاتحاد مع المنظمة البحثية The Conference Board"

استكمالاً لما تم عرضه في اللقاء السابق بتاريخ 2021/05/06 التقى كل من: السيد/ صالح السلمي – رئيس الاتحاد والسيدة/ فدوى درويش – نائب أمين عام الاتحاد ومدير مركز دراسات الاستثمار بالوكالة بممثلي مركز The Conference Board الخليج، حيث حضر من جانب المنظمة كل من:

- الدكتور/ مهدي الجزاف — الرئيس التنفيذي
- السيد/ نواف الرديني — مدير التسويق

وقد تم خلال اللقاء توقيع مذكرة تفاهم وتعاون مشترك بين الاتحاد والمنظمة.

10 ديسمبر 2021

"مشاركة الاتحاد في ملتقى الأعمال الكويتي - السعودي»

تلبية لدعوة غرفة تجارة وصناعة الكويت الموقرة، شارك السيد/ صالح السلمي – رئيس الاتحاد، في ملتقى الأعمال الكويتي – السعودي، والذي حضره وفد اتحاد الغرف التجارية السعودية برئاسة سعادة السيد/ عجلان بن عبدالعزيز العجلان في مقر الغرفة، وقد تم عقد هذا الملتقى على هامش استقبال سمو ولي العهد الشيخ/ مشعل الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه لضيفه الكبير صاحب السمو الملكي الأمير/ محمد بن سلمان بن عبدالعزيز – ولي العهد ونائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع في المملكة العربية السعودية الشقيقة.

23 ديسمبر 2021

"لقاء الاتحاد مع هيئة أسواق المال"

بطلب من اتحاد شركات الاستثمار التقى ممثلو الاتحاد مع هيئة أسواق المال في مقر الهيئة لبحث عدد من المستجدات على ساحة بيئة الأعمال، حيث حضر من جانب الاتحاد كل من:

- السيد/ صالح صالح السلمي	رئيس مجلس الإدارة
- السيد/ عبدالله محمد حمود الشطي	أمين الصندوق وعضو مجلس الإدارة
- السيد/ فهد عبدالرحمن المخيزيم	عضو مجلس الإدارة
- المستشار/ أحمد أمين علي	عضو اللجنة القانونية بالاتحاد
- المستشار/ عمرو محمد حافظ	عضو اللجنة القانونية بالاتحاد
- المستشار/ عبد المسيح عبدالملاك لبيب	عضو اللجنة القانونية بالاتحاد

- السيدة/ فدوى عادل درويش — نائب الأمين العام ومدير مركز دراسات الاستثمار بالوكالة

فيما حضر من جانب هيئة أسواق المال كل من:

- السيد/ أ.د. أحمد عبدالرحمن الملحم — رئيس مجلس المفوضين
المدير التنفيذي
- السيد/ مثنى عبد الوهاب الصالح — رئيس قطاع الأسواق
- السيد/ إبراهيم يعقوب الثويني — رئيس قطاع الشؤون القانونية
- السيد/ زياد يعقوب الفليج — رئيس قطاع الإشراف
- السيد/ عمرو عبدالعزيز المحارب — رئيس إدارة الإفصاح المستمر

وقد تم خلال اللقاء بحث الموضوعات الآتية:

- العقوبات الواقعة على شركات الاستثمار بموجب قانون هيئة أسواق المال (مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب) حيث يجب أن تكون على أساس متساوي ولا يضر بمصلحة المساهمين والشركة.
- متطلبات الإفصاح عن المعلومات الجوهرية المطلوب توحيد المعيار الكمي للمعلومات الجوهرية مثلاً كتحديد نسبة من رأس مال الشركات للإفصاح عن المعلومة الجوهرية حتى لا يفقد الإفصاح جوهره.
- دعم الهيئة لتعديل القانون لكي يسمح التسجيل العقاري للشركات المساهمة.
- خدمة التداول بالهامش (المارجن).
- تغيير تصنيف شركات الاستثمار وفئاتهم لدى الهيئة العامة للقوى العاملة.

وقد أبدى ممثلو الهيئة استعداد دائم للاستماع إلى شركات الاستثمار، وما تواجهه من هموم ومعوقات، وأكدوا وقوف الهيئة ودعمها للأسواق والاقتصاد.

من جانبهم أكد ممثلو الاتحاد كذلك على ترحيب الاتحاد دائماً بالتعاون مع هيئة أسواق المال لما فيه الصالح لكافة الأطراف المعنية.

مركز دراسات الاستثمار
Investment Studies Center (ISC)

مقدمة:

حرص اتحاد شركات الاستثمار من خلال مركز دراسات الاستثمار - الذراع التدريبي للاتحاد على أن يواصل تلبية كافة الاحتياجات التدريبية للعاملين في الشركات وجمهور المهتمين، مراعياً في ذلك تلبية متطلبات الجهات الرقابية، وبما يخدم بيئة الأعمال في دولة الكويت من خلال تطوير المستوى المهني للعاملين في الأنشطة المالية والاستثمار أو المقبلين على عمل في هذه القطاعات.

ومواكبةً لاستمرار أولوية التباعد الاجتماعي بسبب آثار جائحة فيروس كورونا، استمر مركز دراسات الاستثمار في تقديم غالبية أنشطته من خلال تقنيات التعليم والتدريب عن بُعد Online Virtual Training، مع ضرورة الرقابة على سير العملية التدريبية بمهنية ومصداقية وشفافية، وبشكل أساسي من خلال منصة التدريب الإلكترونية الخاصة بالاتحاد https://unioninvestlearning.org

ونؤكد على حرص الاتحاد الدائم على تطوير عمل مركز دراسات الاستثمار وتواصله مع الجهات الحكومية والأهلية العاملة في دولة الكويت، وذلك لتوسيع قاعدة جمهور المستفيدين من الأنشطة التدريبية التي يقدمها، ولتعم الفائدة المرجوة.

من ناحية أخرى يتقدم اتحاد شركات الاستثمار بخالص الشكر والتقدير للهيئة العامة للاستثمار على إتاحة الفرصة لاستقبال مرشحين من شركات الاستثمار الأعضاء في الاتحاد للمشاركة في البرامج التدريبية التي تقدمها.

أنشطة المركز:
قدم مركز دراسات الاستثمار خلال عام 2021 (59) برنامج تدريبي، و(02) ورش عمل، و(05) محاضرات.
كما أُتيحت الفرصة لمرشحي شركات الاستثمار الأعضاء في الاتحاد للمشاركة في برنامج تدريبي تم تقديمه من قبل الهيئة العامة للاستثمار.
بلغ إجمالي عدد المشاركين في الأنشطة المشار إليها أكثر من 1,170 مشارك من مختلف الشركات والجهات إضافة إلى المشاركات الفردية.

أنشطة مركز دراسات الاستثمار:

أولاً: البرامج التدريبية التي عقدها مركز دراسات الاستثمار:

م	1
الفترة/المكان	خلال النصف الأول من عام 2021 / تدريب إلكتروني من خلال شبكة الإنترنت
البرنامج	مكافحة غسل الأموال والجرائم المالية
المحاضر	كريم منصور
جهة الاعتماد	أكاديمية التداول The Chartered Institute for Securities & Investment CISI

م	2
الفترة/المكان	10 – 14 يناير 2021 / تدريب إلكتروني من خلال شبكة الإنترنت (اللغة الإنجليزية)
البرنامج	CISI- Kuwait Capital Markets Authority Rules & Regulations
المحاضر	Karim Mansour
جهة الاعتماد	Tadawul Academy The Chartered Institute for Securities & Investment CISI

م	3
الفترة/المكان	10 – 14 يناير 2021 / تدريب إلكتروني من خلال شبكة الإنترنت (اللغة العربية)
البرنامج	قوانين ولوائح هيئة أسواق المال - المعتمدة من CISI
المحاضر	كريم منصور
جهة الاعتماد	أكاديمية التداول The Chartered Institute for Securities & Investment CISI

م	4
الفترة/المكان	17 – 21 يناير 2021 / تدريب إلكتروني من خلال شبكة الإنترنت
البرنامج	CISI Fundamentals of Financial Services
المحاضر	Karim Mansour
جهة الاعتماد	Tadawul Academy The Chartered Institute for Securities & Investment CISI

م	5
الفترة/المكان	24 – 28 يناير 2021 / تدريب إلكتروني من خلال شبكة الإنترنت
البرنامج	المقدمة في الأوراق المالية والاستثمار - المعتمدة من CISI
المحاضر	كريم منصور
جهة الاعتماد	أكاديمية التداول The Chartered Institute for Securities & Investment CISI

م	6
الفترة/المكان	31 يناير – 04 فبراير 2021 / تدريب إلكتروني من خلال شبكة الإنترنت
البرنامج	CISI International Introduction to Securities & Investment
المحاضر	Karim Mansour
جهة الاعتماد	Tadawul Academy The Chartered Institute for Securities & Investment CISI

م	7
الفترة/المكان	07 – 11 فبراير 2021 / تدريب إلكتروني من خلال شبكة الإنترنت
البرنامج	الشهادة الدولية في إدارة الثروات والاستثمار - المعتمدة من CISI
المحاضر	كريم منصور
جهة الاعتماد	أكاديمية التداول The Chartered Institute for Securities & Investment CISI

م	8
الفترة/المكان	14 – 18 فبراير 2021 / تدريب إلكتروني من خلال شبكة الإنترنت
البرنامج	CISI-Kuwait Capital Markets Authority Rules & Regulations
المحاضر	Karim Mansour
جهة الاعتماد	Tadawul Academy The Chartered Institute for Securities & Investment CISI

م	9
الفترة/المكان	28 فبراير – 04 مارس 2021 / تدريب إلكتروني من خلال شبكة الإنترنت
البرنامج	CISI International Introduction to Securities & Investment
المحاضر	Karim Mansour
جهة الاعتماد	Tadawul Academy The Chartered Institute for Securities & Investment CISI

م	10
الفترة/المكان	14 – 18 مارس 2021 / تدريب إلكتروني من خلال شبكة الإنترنت
البرنامج	مؤهل في التمويل الإسلامي – المعتمد من CISI
المحاضر	د. أحمد الطرابلسي
جهة الاعتماد	أكاديمية التداول The Chartered Institute for Securities & Investment CISI

م	11
الفترة/المكان	21 – 25 مارس 2021 / تدريب إلكتروني من خلال شبكة الإنترنت
البرنامج	قوانين ولوائح هيئة أسواق المال - المعتمدة من CISI
المحاضر	كريم منصور
جهة الاعتماد	أكاديمية التداول The Chartered Institute for Securities & Investment CISI

م	12
الفترة/المكان	28 مارس – 01 أبريل 2021 / تدريب إلكتروني من خلال شبكة الإنترنت
البرنامج	المقدمة في الأوراق المالية والاستثمار - المعتمدة من CISI
المحاضر	كريم منصور
جهة الاعتماد	أكاديمية التداول The Chartered Institute for Securities & Investment CISI

م	13
الفترة/المكان	03 – 07 أبريل 2021 / تدريب إلكتروني من خلال شبكة الإنترنت
البرنامج	قوانين ولوائح هيئة أسواق المال - المعتمدة من CISI
المحاضر	كريم منصور
جهة الاعتماد	أكاديمية التداول The Chartered Institute for Securities & Investment CISI

م	14
الفترة/المكان	04 – 08 أبريل 2021 / تدريب إلكتروني من خلال شبكة الإنترنت
البرنامج	مؤهل في التمويل الإسلامي - المعتمد من CISI
المحاضر	د. أحمد الطرابلسي
جهة الاعتماد	أكاديمية التداول The Chartered Institute for Securities & Investment CISI

م	15
الفترة/المكان	08 و10 – 12 أبريل 2021 / تدريب إلكتروني من خلال شبكة الإنترنت
البرنامج	أسس الخدمات المالية - المعتمدة من CISI
المحاضر	د. أحمد الطرابلسي
جهة الاعتماد	أكاديمية التداول The Chartered Institute for Securities & Investment CISI

م	16
الفترة/المكان	02 – 06 مايو 2021 / تدريب إلكتروني من خلال شبكة الإنترنت
البرنامج	CISI-Kuwait Capital Markets Authority Rules & Regulations
المحاضر	Karim Mansour
جهة الاعتماد	Tadawul Academy The Chartered Institute for Securities & Investment CISI

م	17
الفترة/المكان	17 – 20 مايو 2021 / تدريب إلكتروني من خلال شبكة الإنترنت
البرنامج	CISI-Kuwait Capital Markets Authority Rules & Regulations
المحاضر	Karim Mansour
جهة الاعتماد	Tadawul Academy The Chartered Institute for Securities & Investment CISI

م	18
الفترة/المكان	30 مايو – 03 يونيو 2021 / تدريب إلكتروني من خلال شبكة الإنترنت
البرنامج	قوانين ولوائح هيئة أسواق المال - المعتمدة من CISI
المحاضر	كريم منصور
جهة الاعتماد	أكاديمية التداول The Chartered Institute for Securities & Investment CISI

م	19
الفترة/المكان	06 – 10 يونيو 2021 / تدريب إلكتروني من خلال شبكة الإنترنت
البرنامج	أسس النظام المصرفي والتمويل الإسلامي - المعتمدة من CISI
المحاضر	د. أحمد الطرابلسي
جهة الاعتماد	أكاديمية التداول The Chartered Institute for Securities & Investment CISI

م	20
الفترة/المكان	06 – 10 يونيو 2021 / تدريب إلكتروني من خلال شبكة الإنترنت
البرنامج	CISI International Introduction to Securities & Investment
المحاضر	Karim Mansour
جهة الاعتماد	Tadawul Academy The Chartered Institute for Securities & Investment CISI

م	21
الفترة/المكان	13 – 17 يونيو 2021 / تدريب إلكتروني من خلال شبكة الإنترنت
البرنامج	CISI-Kuwait Capital Markets Authority Rules & Regulations
المحاضر	Karim Mansour
جهة الاعتماد	Tadawul Academy The Chartered Institute for Securities & Investment CISI

م	22
الفترة/المكان	20 – 24 يونيو 2021 / تدريب إلكتروني من خلال شبكة الإنترنت
البرنامج	قوانين ولوائح هيئة أسواق المال - المعتمدة من CISI
المحاضر	كريم منصور
جهة الاعتماد	أكاديمية التداول The Chartered Institute for Securities & Investment CISI

م	23
الفترة/المكان	20 – 24 يونيو 2021 / في مقر شركة وفرة للاستثمار الدولي
البرنامج	قوانين ولوائح هيئة أسواق المال - المعتمدة من CISI
المحاضر	إسماعيل عوده
جهة الاعتماد	أكاديمية التداول The Chartered Institute for Securities & Investment CISI

م	24
الفترة/المكان	خلال النصف الثاني من عام 2021 / تدريب إلكتروني من خلال شبكة الإنترنت
البرنامج	مكافحة غسل الأموال والجرائم المالية
المحاضر	كريم منصور
جهة الاعتماد	أكاديمية التداول The Chartered Institute for Securities & Investment CISI

م	25
الفترة/المكان	20 – 24 يونيو 2021 / تدريب إلكتروني من خلال شبكة الإنترنت
البرنامج	قوانين ولوائح هيئة أسواق المال - المعتمدة من CISI
المحاضر	كريم منصور
جهة الاعتماد	أكاديمية التداول The Chartered Institute for Securities & Investment CISI

م	26
الفترة/المكان	27 يونيو – 01 يوليو 2021 / تدريب إلكتروني من خلال شبكة الإنترنت
البرنامج	المقدمة في الأوراق المالية والاستثمار - المعتمدة من CISI
المحاضر	كريم منصور
جهة الاعتماد	أكاديمية التداول The Chartered Institute for Securities & Investment CISI

م	27
الفترة/المكان	27 يونيو – 01 يوليو 2021 / تدريب إلكتروني من خلال شبكة الإنترنت
البرنامج	المقدمة في الأوراق المالية والاستثمار - المعتمدة من CISI
المحاضر	كريم منصور
جهة الاعتماد	أكاديمية التداول The Chartered Institute for Securities & Investment CISI

م	28
الفترة/المكان	11 – 15 يوليو 2021 / في مقر شركة أهلي كابيتال
البرنامج	قوانين ولوائح هيئة أسواق المال - المعتمدة من CISI
المحاضر	إسماعيل عوده
جهة الاعتماد	أكاديمية التداول The Chartered Institute for Securities & Investment CISI

م	29
الفترة/المكان	25 – 29 يوليو 2021 / تدريب إلكتروني من خلال شبكة الإنترنت
البرنامج	قوانين ولوائح هيئة أسواق المال - المعتمدة من CISI
المحاضر	كريم منصور
جهة الاعتماد	أكاديمية التداول The Chartered Institute for Securities & Investment CISI

م	30
الفترة/المكان	25 – 29 يوليو 2021 / في مقر شركة وفرة للاستثمار الدولي
البرنامج	قوانين ولوائح هيئة أسواق المال - المعتمدة من CISI
المحاضر	إسماعيل عوده
جهة الاعتماد	أكاديمية التداول The Chartered Institute for Securities & Investment CISI

م	31
الفترة/المكان	01 – 05 أغسطس 2021 / في مقر شركة وفرة للاستثمار الدولي
البرنامج	قوانين ولوائح هيئة أسواق المال - المعتمدة من CISI
المحاضر	إسماعيل عوده
جهة الاعتماد	أكاديمية التداول The Chartered Institute for Securities & Investment CISI

م	32
الفترة/المكان	01 – 05 أغسطس 2021 / تدريب إلكتروني من خلال شبكة الإنترنت
البرنامج	المقدمة في الأوراق المالية والاستثمار - المعتمدة من CISI
المحاضر	كريم منصور
جهة الاعتماد	أكاديمية التداول The Chartered Institute for Securities & Investment CISI

م	33
الفترة/المكان	10 – 12 أغسطس 2021 / تدريب إلكتروني من خلال شبكة الإنترنت
البرنامج	أسس النظام المصرفي والتمويل الإسلامي - المعتمدة من CISI
المحاضر	د. أحمد الطرابلسي
جهة الاعتماد	أكاديمية التداول The Chartered Institute for Securities & Investment CISI

م	34
الفترة/المكان	10 – 19 أغسطس 2021 / تدريب إلكتروني من خلال شبكة الإنترنت
البرنامج	المقدمة في الأوراق المالية والاستثمار - المعتمدة من CISI
المحاضر	كريم منصور
جهة الاعتماد	أكاديمية التداول The Chartered Institute for Securities & Investment CISI

م	35
الفترة/المكان	15 – 19 أغسطس 2021 / في مقر شركة وفرة للاستثمار الدولي
البرنامج	CISI International Introduction to Securities & Investment
المحاضر	Hisham Wajdi Omar
جهة الاعتماد	Tadawul Academy The Chartered Institute for Securities & Investment CISI

م	36
الفترة/المكان	15 – 19 أغسطس 2021 / تدريب إلكتروني من خلال شبكة الإنترنت
البرنامج	CISI-Kuwait Capital Markets Authority Rules & Regulations
المحاضر	Karim Mansour
جهة الاعتماد	Tadawul Academy The Chartered Institute for Securities & Investment CISI

م	37
الفترة/المكان	15 – 19 أغسطس 2021 / تدريب إلكتروني من خلال شبكة الإنترنت
البرنامج	مؤهل في التمويل الإسلامي - المعتمد من CISI
المحاضر	د. أحمد الطرابلسي
جهة الاعتماد	أكاديمية التداول The Chartered Institute for Securities & Investment CISI

م	38
الفترة/المكان	22 – 26 أغسطس 2021 / في مقر شركة وفرة للاستثمار الدولي
البرنامج	CISI International Introduction to Securities & Investment
المحاضر	Hisham Wajdi Omar
جهة الاعتماد	Tadawul Academy The Chartered Institute for Securities & Investment CISI

م	39
الفترة/المكان	22 – 26 أغسطس 2021 / تدريب إلكتروني من خلال شبكة الإنترنت
البرنامج	المقدمة الدولية في الأوراق المالية والاستثمار - المعتمدة من معهد CISI (باللغة العربية)
المحاضر	كريم منصور
جهة الاعتماد	أكاديمية التداول The Chartered Institute for Securities & Investment CISI

م	40
الفترة/المكان	22 – 26 أغسطس 2021 / تدريب إلكتروني من خلال شبكة الإنترنت
البرنامج	أسس الخدمات المالية - المعتمدة من CISI
المحاضر	د. أحمد الطرابلسي
جهة الاعتماد	أكاديمية التداول The Chartered Institute for Securities & Investment CISI

م	41
الفترة/المكان	22 – 26 أغسطس 2021 / تدريب إلكتروني من خلال شبكة الإنترنت
البرنامج	CISI International Introduction to Securities & Investment
المحاضر	Karim Mansour
جهة الاعتماد	Tadawul Academy The Chartered Institute for Securities & Investment CISI

م	42
الفترة/المكان	05 – 09 سبتمبر 2021 / تدريب إلكتروني من خلال شبكة الإنترنت
البرنامج	CISI International Introduction to Securities & Investment
المحاضر	Karim Mansour
جهة الاعتماد	Tadawul Academy The Chartered Institute for Securities & Investment CISI

م	43
الفترة/المكان	12 - 16 سبتمبر 2021/ تدريب إلكتروني من خلال شبكة الإنترنت
البرنامج	قوانين ولوائح هيئة أسواق المال دولة الكويت من معهد CISI (باللغة العربية)
المحاضر	كريم منصور
جهة الاعتماد	أكاديمية التداول The Chartered Institute for Securities & Investment CISI

م	44
الفترة/المكان	12 - 16 سبتمبر 2021/ تدريب إلكتروني من خلال شبكة الإنترنت
البرنامج	أسس النظام المصرفي والتمويل الإسلامي - المعتمدة من CISI (باللغة العربية)
المحاضر	د. أحمد الطرابلسي
جهة الاعتماد	أكاديمية التداول The Chartered Institute for Securities & Investment CISI

م	45
الفترة/المكان	19 – 23 سبتمبر 2021 / تدريب إلكتروني من خلال شبكة الإنترنت
البرنامج	CISI-Kuwait Capital Markets Authority Rules & Regulations
المحاضر	Dr. Karim Mansour
جهة الاعتماد	Tadawul Academy The Chartered Institute for Securities & Investment CISI

م	46
الفترة/المكان	سبتمبر 2021/ تدريب إلكتروني من خلال شبكة الإنترنت
البرنامج	CISI Fundamentals Financial Services
المحاضر	Dr. Ahmed Altrabulsi
جهة الاعتماد	Tadawul Academy The Chartered Institute for Securities & Investment CISI

م	47
الفترة/المكان	سبتمبر 2021/ تدريب إلكتروني من خلال شبكة الإنترنت
البرنامج	مؤهل في التمويل الإسلامي - المعتمد من CISI
المحاضر	د. أحمد الطرابلسي
جهة الاعتماد	أكاديمية التداول The Chartered Institute for Securities & Investment CISI

م	48
الفترة/المكان	سبتمبر 2021/ تدريب إلكتروني من خلال شبكة الإنترنت
البرنامج	قوانين ولوائح هيئة أسواق المال دولة الكويت من معهد CISI (باللغة العربية)
المحاضر	د. كريم منصور
جهة الاعتماد	أكاديمية التداول The Chartered Institute for Securities & Investment CISI

م	49
الفترة/المكان	سبتمبر 2021/ تدريب إلكتروني من خلال شبكة الإنترنت
البرنامج	المقدمة الدولية في الأوراق المالية والاستثمار - المعتمدة من معهد CISI (باللغة العربية)
المحاضر	د. كريم منصور
جهة الاعتماد	أكاديمية التداول The Chartered Institute for Securities & Investment CISI

م	50
الفترة/المكان	26-29 سبتمبر 2021/ تدريب إلكتروني من خلال شبكة الإنترنت
البرنامج	Financial & Valuation Modeling
المحاضر	Jesse Milligan
جهة الاعتماد	Wall Street Prep

م	51
الفترة/المكان	17 – 28 أكتوبر 2021 / تدريب إلكتروني من خلال شبكة الإنترنت
البرنامج	Derivatives – Level3
المحاضر	Dr. Karim Mansour
جهة الاعتماد	Tadawul Academy The Chartered Institute for Securities & Investment CISI

م	52
الفترة/المكان	24 – 28 أكتوبر 2021 / تدريب إلكتروني من خلال شبكة الإنترنت
البرنامج	الشهادة الدولية في إدارة الثروات والاستثمار - المعتمدة من CISI
المحاضر	د. أحمد الطرابلسي
جهة الاعتماد	أكاديمية التداول The Chartered Institute for Securities & Investment CISI

م	53
الفترة/المكان	08 – 10 و15 – 17 نوفمبر 2021/ تدريب إلكتروني من خلال شبكة الإنترنت
البرنامج	Private Equity Boot Camp
المحاضر	Matt Lo
جهة الاعتماد	Wall Street Prep

م	54
الفترة/المكان	21 – 24 نوفمبر 2021/ تدريب إلكتروني من خلال شبكة الإنترنت
البرنامج	Excel for Operations Management
المحاضر	Jesse Milligan
جهة الاعتماد	Wall Street Prep

م	55
الفترة/المكان	نوفمبر 2021/ تدريب إلكتروني من خلال شبكة الإنترنت
البرنامج	الالتزام المالي العالمي المعتمد من CISI
المحاضر	د. كريم منصور
جهة الاعتماد	أكاديمية التداول The Chartered Institute for Securities & Investment CISI

م	56
الفترة/المكان	نوفمبر 2021/ تدريب إلكتروني من خلال شبكة الإنترنت
البرنامج	CISI Risk in Financial Services
المحاضر	Dr. Karim Mansour
جهة الاعتماد	Tadawul Academy The Chartered Institute for Securities & Investment CISI

م	57
الفترة/المكان	06 – 07 ديسمبر 2021/ تدريب إلكتروني من خلال شبكة الإنترنت
البرنامج	Technical Analysis
المحاضر	Kyprianos Kypriano
جهة الاعتماد	Smartline

م	58
الفترة/المكان	12 – 16 ديسمبر 2021/ تدريب إلكتروني من خلال شبكة الإنترنت
البرنامج	قوانين ولوائح هيئة أسواق المال دولة الكويت المعتمدة من معهد CISI (باللغة العربية)
المحاضر	د. كريم منصور
جهة الاعتماد	أكاديمية التداول The Chartered Institute for Securities & Investment CISI

م	59
الفترة/المكان	20 ديسمبر 2021 / تدريب إلكتروني من خلال شبكة الإنترنت
البرنامج	مكافحة غسل الأموال والجرائم المالية
المحاضر	كريم منصور
جهة الاعتماد	أكاديمية التداول The Chartered Institute for Securities & Investment CISI

ثانياً: ورش العمل:

م	1
الفترة/المكان	08 مارس 2021 (يوم واحد) / تدريب عن بُعد من خلال شبكة الإنترنت
ورشة العمل	الجمعيات العامة لشركات الاستثمار
المحاضر	أحمد أمين علي
جهة الاعتماد	أكاديمية التداول

م	2
الفترة/المكان	05 أبريل 2021 (يوم واحد) / تدريب عن بُعد من خلال شبكة الإنترنت
ورشة العمل	حوكمة الرقابة الشرعية في شركات الاستثمار
المحاضر	د. محمد هشام حتاحت
جهة الاعتماد	مركز دراسات الاستثمار لدى اتحاد شركات الاستثمار

ثالثاً: محاضرات وندوات عامة:

م	1
الفترة/المكان	22 فبراير 2021 (يوم واحد) / تدريب عن بُعد من خلال شبكة الإنترنت
الندوة	The Future Major Headwinds & How to Plan for Them
المحاضر	• Nour Tassabehji - Investment Associate - CdR Capital (UAE) • Apostolos Katsaris - Chief Investment Officer - CdR Capital (UK)
الجهة المقدمة	CdR Capital

م	2
الفترة/المكان	06 أبريل 2021 (يوم واحد) / تدريب عن بُعد من خلال شبكة الإنترنت
الندوة	The Rise of ESG: Views and Portfolio Construction
المحاضر	• Sam Tripuraneni - the lead product strategist for commercializing BlackRock Sustainable Investing's (BSI) IP in EMEA • James Gloak - a member of the Sustainable Investing team for iShares EMEA
الجهة المقدمة	BlackRock

م	3
الفترة/المكان	28 أبريل 2021 (يوم واحد) / تدريب عن بُعد من خلال شبكة الإنترنت
الندوة	Introducing Trading, Stakeholders, and Demo to Online Trading
المحاضر	• Fahad Al Rifae – Chief Executive Officer, Oula Wasata • Abdulrahman Walweel – Head of Trading, Oula wasata • Raed Diab – Vice President- Investment Strategy and Research, Kamco Invest
الجهة المقدمة	Kamco Invest & Oula Wasata

م	4
الفترة/المكان	04 أكتوبر2021 (يوم واحد) / تدريب عن بُعد من خلال شبكة الإنترنت
الندوة	The Human Layer in Security
المحاضر	Javvad Malik
الجهة المقدمة	KnowBe4

م	5
الفترة/المكان	31 أكتوبر2021 (يوم واحد) / مقر اتحاد شركات الاستثمار
الندوة	Radea - A Cyber Security Awareness Program
المحاضر	Eng. Layth Shakir Al-Khalaf & Eng. Waleed Bouruki
الجهة المقدمة	IDRAK Training and Consulting

رابعاً: فعالیات تدریبیة نظمتها جهات أخرى:

• **الهيئة العامة للاستثمار:**

م	1
الفترة/المكان	07 – 09 ديسمبر 2021 (3 أيام) / مبنى الهيئة العامة للاستثمار الرئيسي
البرنامج	Blockchain Impact In Investment Industry Excluding Cryptocurrencies
المحاضر	Ramy AlDamati MBA, CEHv6, CHFI, ECSA, LPT, ISACA CISA Security+, CISSP, CCSP, MCSA, MCSE
الجهة المنظمة	The Training Center of Kuwait Investment Authority (KIA)

التقرير المالي

للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021

مع تقرير مراقب الحسابات المستقل

المحتويات

تقرير مراقب الحسابات المستقل	82
بيان المركز المالي	86
بيان الإيرادات والمصروفات	87
بيان التدفقات النقدية	88
إيضاحات حول البيانات المالية	89

RSM
RSM البزيع وشركاهم
برج الراية 2، الطابق 41 و42
شارع عبدالعزيز حمد الصقر، شرق
ص.ب 2115 الصفاة 13022، دولة الكويت
ت 22961000 965 +
ف 22412761 965 +
www.rsm.global/kuwait

تقرير مراقب الحسابات المستقل

إلى السادة / رئيس وأعضاء مجلس الإدارة المحترمين
اتحاد شركات الاستثمار
دولة الكويت

تقرير حول تدقيق البيانات المالية

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية المرفقة لاتحاد شركات الاستثمار «الاتحاد» والتي تتضمن بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2021، وبيانات الإيرادات والمصروفات والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية.

برأينا، إن البيانات المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، المركز المالي للاتحاد كما في 31 ديسمبر 2021، وأدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقا للسياسات المحاسبية الواردة في الإيضاح رقم (2).

أساس إبداء الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقا للمعايير الدولية للتدقيق، إن مسؤوليتنا وفقا لتلك المعايير قد تم شرحها ضمن بند مسؤوليات مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الوارد في تقريرنا. كما أننا مستقلون عن الاتحاد وفقا لمتطلبات ميثاق الأخلاق للمحاسبين المهنيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير أخلاقية المحاسبين، بالإضافة إلى المتطلبات الأخلاقية والمتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية في دولة الكويت، كما قمنا بالالتزام بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى بما يتوافق مع تلك المتطلبات والميثاق. أننا نعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، كافية وملائمة لتكون أساسا في إبداء رأينا.

أمر آخر

قامت الإدارة بإعداد هذه البيانات المالية وفقا للسياسات المحاسبية الواردة في الإيضاح رقم (2) لأغراضها الخاصة ووفقا لنظامها الأساسي وبالتالي قد لا تكون مناسبة للاستخدام من قبل أطراف أخرى.

مسؤوليات الإدارة حول البيانات المالية

إن الإدارة هي الجهة المسؤولة عن إعداد وعرض تلك البيانات المالية بشكل عادل وفقا للسياسات المحاسبية الواردة في الإيضاح رقم (2)، وعن نظام الرقابة الداخلية الذي تراه مناسبا لتمكينها من إعداد البيانات المالية، بحيث لا تتضمن أية أخطاء مادية سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

ولإعداد تلك البيانات المالية، تكون إدارة الاتحاد مسؤولة عن تقييم قدرة الاتحاد على تحقيق الاستمرارية والإفصاح عند الحاجة عن الأمور المتعلقة بتحقيق تلك الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم يكن بنية الإدارة تصفية الاتحاد أو إيقاف أنشطته أو عدم توفر أية بدائل أخرى واقعية لتحقيق ذلك، كما أن المسؤولين عن الحوكمة هي الجهة المسؤولة عن مراقبة عملية التقرير المالي للاتحاد.

مسؤوليات مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية

إن هدفنا هو الحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية ككل، خالية من أخطاء مادية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير التدقيق الذي يحتوي على رأينا. إن التأكيدات المعقولة هي تأكيدات عالية المستوى، ولكنها لا تضمن بأن مهمة التدقيق المنفذة وفق متطلبات المعايير الدولية للتدقيق، سوف تقوم دائما بكشف الأخطاء المادية في حالة وجودها. إن الأخطاء سواء كانت منفردة أو مجتمعة والتي يمكن أن تنشأ من الاحتيال أو الخطأ تعتبر مادية عندما يكون من المتوقع أن تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدم والمتخذة بناء على ما ورد في تلك البيانات المالية.

وكجزء من مهام التدقيق وفق المعايير الدولية للتدقيق، نقوم بممارسة التقديرات المهنية والاحتفاظ بمستوى من الشك المهني طيلة أعمال التدقيق، كما أننا نقوم بالتالي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة التي تتجاوب مع تلك المخاطر، والحصول على أدلة التدقيق الكافية والملائمة لتوفر لنا أساسا لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الفروقات المادية الناتجة عن الاحتيال تعتبر أعلى من تلك المخاطر الناتجة عن الخطأ، حيث أن الاحتيال قد يشمل تواطؤ، أو تزوير، أو حذوفات مقصودة، أو عرض خاطئ أو تجاوز لإجراءات الرقابة الداخلية.

- استيعاب إجراءات الرقابة الداخلية التي لها علاقة بالتدقيق لغرض تصميم إجراءات التدقيق الملائمة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية إجراءات الرقابة الداخلية للاتحاد.

- تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية المطبقة والإيضاحات المتعلقة بها والمعدة من قبل إدارة الاتحاد.

- الاستنتاج حول مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، وبناء على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، وتقدير ما إذا كان هناك عدم تأكد مادي متعلق بأحداث أو ظروف قد تشير إلى وجود شك جوهري حول قدرة الاتحاد على مزاولة أعماله على أساس مبدأ الاستمرارية. وإذا ما توصلنا إلى وجود عدم تأكد مادي، فإن علينا أن نشير ضمن تقرير مراقب الحسابات إلى الإيضاحات المتعلقة بذلك ضمن البيانات المالية، أو تعديل رأينا في حالة ما إذا كانت تلك الإيضاحات غير ملائمة. إن استنتاجاتنا تعتمد على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير مراقب الحسابات، ومع ذلك، فإنه قد يكون هناك أحداث أو ظروف مستقبلية قد تؤدي إلى عدم قدرة الاتحاد على مزاولة أعماله على أساس مبدأ الاستمرارية.

- تقييم الإطار العام للبيانات المالية من ناحية العرض والتنظيم والفحوى، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت تلك البيانات المالية تعكس المعاملات والأحداث المتعلقة بها بشكل يحقق العرض الشامل بشكل عادل.

لقد قمنا بالعرض على المسؤولين عن الحوكمة، وضمن أمور أخرى، خطة وإطار وتوقيت التدقيق والأمور الجوهرية الأخرى التي تم اكتشافها، بما في ذلك نقاط الضعف الجوهرية في نظام الرقابة الداخلية التي لفتت انتباهنا أثناء عملية التدقيق.

د. شعيب عبدالله شعيب

مراقب حسابات مرخص فئة أ رقم 33 RSM
البزيع وشركاهم

دولة الكويت
23 يناير 2022

اتحاد شركات الاستثمار
بيان المركز المالي
كما في 31 ديسمبر 2021
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

الموجودات	إيضاح	2021	2020
نقد في الصندوق ولدى البنوك		**1,087,532**	20,429
ودائع لأجل	3	**-**	1,022,000
أرصدة مدينة أخرى	4	**3,159**	24,178
ممتلكات ومعدات	5	**145,877**	158,513
مجموع الموجودات		**1,236,568**	1,225,120
المطلوبات وأموال الاتحاد			
المطلوبات:			
أرصدة دائنة أخرى	6	**48,053**	71,754
مخصص مكافأة نهاية الخدمة	7	**57,083**	50,881
مجموع المطلوبات		**105,136**	122,635
أموال الاتحاد:			
الفائض المتراكم في بداية السنة		**1,102,485**	1,086,080
الزيادة في الإيرادات عن المصروفات للسنة		**28,947**	16,405
الفائض المتراكم في نهاية السنة		**1,131,432**	1,102,485
مجموع المطلوبات وأموال الاتحاد		**1,236,568**	1,225,120

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (10) تشكل جزءا من البيانات المالية

رئيس مجلس الإدارة
صالح صالح السلمي

اتحاد شركات الاستثمار
بيان الإيرادات والمصروفات
كما في 31 ديسمبر 2021
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

	إيضاح	2021	2020
الإيرادات:			
اشتراك الأعضاء		**175,000**	140,000
صافي إيرادات تدريب	8	**41,834**	16,403
إيرادات ودائع لأجل		**13,057**	47,730
أرباح بيع ممتلكات ومعدات		**-**	13,189
مجموع الإيرادات		**229,891**	217,322
المصروفات والأعباء الأخرى:			
مصاريف عمومية وإدارية	9	**(166,108)**	(199,214)
استهلاكات	5	**(34,836)**	(1,703)
مجموع المصروفات والأعباء الأخرى		**(200,944)**	(200,917)
الزيادة في الإيرادات عن المصروفات للسنة		**28,947**	16,405

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (10) تشكل جزءا من البيانات المالية

اتحاد شركات الاستثمار
بيان التدفقات النقدية
كما في 31 ديسمبر 2021
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

	2021	2020
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:		
الزيادة في الإيرادات عن المصروفات للسنة	**28,947**	16,405
تسويات:		
استهلاك	**34,836**	1,703
مخصص مكافأة نهاية الخدمة	**6,202**	16,426
أرباح بيع ممتلكات ومعدات	**-**	(13,189)
إيرادات ودائع لأجل	**(13,057)**	(47,730)
	56,928	(26,385)
التغير في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:		
أرصدة مدينة أخرى	**21,019**	(2,038)
أرصدة دائنة أخرى	**(23,701)**	(8,241)
مكافأة نهاية الخدمة المدفوعة	**-**	(68,765)
صافي التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة في) الأنشطة التشغيلية	**54,246**	(105,429)
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:		
صافي الحركة على ودائع لأجل	**1,022,000**	163,000
المدفوع لإضافات على ممتلكات ومعدات	**(22,200)**	(96,538)
إيرادات ودائع لأجل مستلمة	**13,057**	47,730
صافي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة الاستثمارية	**1,012,857**	114,192
صافي الزيادة في نقد في الصندوق ولدى البنوك	**1,067,103**	8,763
نقد في الصندوق ولدى البنوك في بداية السنة	**20,429**	11,666
نقد في الصندوق ولدى البنوك في نهاية السنة	**1,087,532**	20,429

- خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020، تضمنت الممتلكات والمعدات والأرصدة الدائنة الأخرى حركات غير نقدية بمبلغ 59,095 دينار كويتي.

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (10) تشكل جزءا من البيانات المالية

اتحاد شركات الاستثمار
إيضاحات حول البيانات المالية
كما في 31 ديسمبر 2021
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

1- التأسيس والنشاط

تم تشكيل اتحاد شركات الاستثمار (سابقا – اتحاد الشركات الاستثمارية) (فيما يلي «الاتحاد»)، طبقا لأحكام الباب الثالث عشر من قانون العمل في القطاع الأهلي رقم (38) لسنة 1964، وقد تم إشهار الاتحاد بموجب القرار الوزاري رقم (184) لسنة 2004، والذي تم نشره في جريدة كويت اليوم العدد (699) السنة الحادية والخمسون بتاريخ 9 يناير 2005، إن الاتحاد مسجل لدى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بتاريخ 29 ديسمبر 2004.

إن عنوان الاتحاد المسجل هو: ص. ب 27555 الصفاة – الرمز البريدي 13136 دولة الكويت، مبنى غرفة تجارة وصناعة الكويت – الدور الميزانين.

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية من قبل رئيس مجلس إدارة الاتحاد بتاريخ 23 يناير 2022. إن الجمعية العامة السنوية للاتحاد لديها صلاحية تعديل تلك البيانات المالية بعد إصدارها.

2- السياسات المحاسبية الهامة

تتلخص السياسات المحاسبية الهامة وفقا لهذا المبدأ فيما يلي:

أ - أسس الإعداد:

يتم عرض البيانات المالية بالدينار الكويتي الذي يمثل العملة الرئيسية للاتحاد، ويتم إعدادها على أساس مبدأ التكلفة التاريخية المعدل حول الإيرادات.

ب - الأدوات المالية:

تتضمن الموجودات والمطلوبات المالية المدرجة في بيان المركز المالي نقد في الصندوق ولدى البنوك والودائع لأجل.

الموجودات المالية

ودائع لأجل:

إن ودائع لأجل يتم إيداعها لدى بنوك ولها فترة استحقاق تعاقدية لأكثر من 3 أشهر.

جـ - ممتلكات ومعدات:

تتضمن التكلفة المبدئية للممتلكات والمعدات سعر الشراء وأي تكاليف مباشرة مرتبطة بإيصال تلك الموجودات إلى موقع التشغيل وجعلها جاهزة للتشغيل. يتم عادة إدراج المصاريف المتكبدة بعد تشغيل الممتلكات والمعدات، مثل الإصلاحات والصيانة والفحص في بيان الأرباح أو الخسائر في الفترة التي يتم تكبد هذه المصاريف فيها. في الحالات التي يظهر فيها بوضوح أن المصاريف قد أدت إلى زيادة في المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقع الحصول عليها من استخدام إحدى الممتلكات والمعدات إلى حد أعلى من معيار الأداء المحدد أساساً، فإنه يتم رسملة هذه المصاريف كتكلفة إضافية على الممتلكات والمعدات.

تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة ناقصا الاستهلاك المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة. عند بيع أو إنهاء خدمة الموجودات، يتم استبعاد تكلفتها واستهلاكها المتراكم من الحسابات ويدرج أي ربح أو خسارة ناتجة عن استبعادها

في بيان الأرباح أو الخسائر. يتم مراجعة القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات لتحديد الانخفاض في القيمة عندما تشير الأحداث أو تغيرات الظروف إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد. في حالة وجود مثل هذه المؤشرات وعندما تزيد القيمة الدفترية عن القيمة القابلة للاسترداد المقدرة، يتم تخفيض الموجودات إلى قيمتها القابلة للاسترداد والتي تمثل القيمة العادلة ناقصا تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى.

يتم احتساب الاستهلاك بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المتوقعة لبنود الممتلكات والمعدات كما يلي:

	سنوات
أثاث وديكورات	5
أجهزة حاسب آلي	5

يتم مراجعة العمر الإنتاجي وطريقة الاستهلاك دوريا للتأكد من أن طريقة وفترة الاستهلاك تتفقان مع نمط المنافع الاقتصادية المتوقعة من بنود الممتلكات والمعدات.

يتم إلغاء الاعتراف ببنود الممتلكات والمعدات عند استبعادها أو عند انتفاء وجود منفعة اقتصادية متوقعة من الاستعمال المستمر لتلك الموجودات.

د - انخفاض قيمة الموجودات:

في نهاية الفترة المالية، يقوم الاتحاد بمراجعة القيم الدفترية للموجودات لتحديد فيما إذا كان هناك دليل على انخفاض في قيمة تلك الموجودات. إذا كان يوجد دليل على الانخفاض، يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد للموجودات لاحتساب

خسائر الانخفاض في القيمة، (إن وجدت). إذا لم يكن من الممكن تقدير القيمة القابلة للاسترداد لأصل منفرد، يجب على الاتحاد تقدير القيمة القابلة للاسترداد لوحدة توليد النقد التي ينتمي إليها الأصل.

إن القيمة القابلة للاسترداد هي القيمة العادلة ناقصا تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى. يتم تقدير القيمة المستخدمة للأصل من خلال خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مقابل القيمة الحالية لها بتطبيق سعر الخصم المناسب. يجب أن يعكس سعر الخصم تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المتعلقة بالأصل.

إذا كانت القيمة القابلة للاسترداد المقدرة للأصل (أو وحدة توليد النقد) أقل من القيمة الدفترية للأصل، فإنه يجب تخفيض القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة القابلة للاسترداد. يجب الاعتراف بخسارة الانخفاض في القيمة مباشرة في بيان الإيرادات والمصروفات، إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة خسارة انخفاض قيمة الأصل كانخفاض إعادة تقييم.

عند عكس خسارة الانخفاض في القيمة لاحقا، تزداد القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة التقديرية المعدلة القابلة للاسترداد. يجب أن لا يزيد المبلغ الدفتري بسبب عكس خسارة انخفاض القيمة عن المبلغ الدفتري الذي كان سيحدد لو أنه لم يتم الاعتراف بأية خسارة من انخفاض قيمة الأصل

(أو وحدة توليد النقد) خلال السنوات السابقة. يجب الاعتراف بعكس خسارة الانخفاض في القيمة مباشرة في بيان الإيرادات والمصروفات إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة عكس خسائر الانخفاض في القيمة كزيادة في إعادة التقييم.

هـ - مخصص مكافأة نهاية الخدمة:

يتم احتساب مخصص لمكافأة نهاية الخدمة للموظفين طبقا لقانون العمل الكويتي في القطاع الأهلي وعقود الموظفين إن هذا الالتزام غير الممول يمثل المبلغ المستحق لكل موظف، فيما لو تم إنهاء خدماته في نهاية الفترة المالية، والذي يقارب القيمة الحالية لهذا الالتزام النهائي.

و - تحقق الإيرادات:

يتبع الإتحاد الأساس النقدي في إثبات إيرادات اشتراكات الأعضاء، إيرادات تدريب الأعضاء، رسوم الانتساب، إيرادات الودائع لأجل والإيرادات الأخرى.

ز - المخصصات:

يتم الاعتراف بالمخصص فقط عندما يكون على الاتحاد التزام قانوني حالي أو محتمل، نتيجة لحدث سابق يكون من المرجح معه أن يتطلب ذلك تدفقا صادرا للموارد الاقتصادية لتسوية الالتزام، مع إمكانية إجراء تقدير موثوق لمبلغ الالتزام. ويتم مراجعة المخصصات في نهاية كل فترة مالية وتعديلها لإظهار أفضل تقدير حالي. وعندما يكون تأثير القيمة الزمنية للنقود ماديا، فيجب أن يكون المبلغ المعترف به كمخصص هو القيمة الحالية للمصاريف المتوقعة لتسوية الالتزام. لا يتم إدراج المخصصات للخسائر التشغيلية المستقبلية.

ح - عقود الإيجار:

تصنف عقود الإيجار على أنها عقود إيجار تشغيلية إذا احتفظ المؤجر بجزء جوهري من المخاطر والعوائد المتعلقة بالملكية. تصنف جميع عقود الإيجار الأخرى كعقود إيجار تمويلية.

إن تحديد ما إذا كان ترتيب معين هو ترتيب تأجيري أو ترتيب يتضمن إيجار يستند إلى مضمون هذا الترتيب، ويتطلب تقييم ما إذا كان تنفيذ هذا الترتيب يعتمد على استخدام أصل معين أو موجودات محددة، أو أن الترتيب ينقل أو يمنح الحق في استخدام الأصل.

عقد الإيجار التشغيلي (الاتحاد كمستأجر)

إن دفعات الإيجار المستحقة تحت عقد إيجار تشغيلي يتم إدراجها في بيان الإيرادات والمصروفات على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار. إن العوائد المستلمة والمستحقة كحافز للدخول في عقد الإيجار التشغيلي يتم توزيعها على أساس القسط الثابت على مدى مدة فترة الإيجار.

ط - الأحداث المحتملة:

لا يتم إدراج المطلوبات المحتملة ضمن البيانات المالية إلا عندما يكون استخدام موارد اقتصادية لسداد التزام قانوني حالي أو متوقع نتيجة أحداث سابقة مرجحا مع إمكانية تقدير المبلغ المتوقع سداده بصورة كبيرة. وبخلاف ذلك، يتم الإفصاح عن المطلوبات المحتملة ما لم يكن احتمال تحقيق خسائر اقتصادية مستبعداً.

لا يتم إدراج الموجودات المحتملة ضمن البيانات المالية، بل يتم الإفصاح عنها عندما يكون تحقيق منافع اقتصادية نتيجة أحداث سابقة مرجحاً.

3- ودائع لأجل

يمثل هذا البند قيمة ودائع إسلامية مودعة لدى أحد البنوك الإسلامية المحلية بالدينار الكويتي، تكتسب هذه الودائع أرباحا سنوية متغيرة، وتستحق بمعدل 365 يوم.

4- أرصدة مدينة أخرى

	2021	2020
تأمينات مستردة	**2,558**	4,178
موظفون مدينون	**601**	-
شيكات تحت التحصيل	**-**	20,000
	3,159	24,178

اتحاد شركات الاستثمار
إيضاحات حول البيانات المالية
كما في 31 ديسمبر 2021
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

5- ممتلكات ومعدات

	أثاث وديكورات	أجهزة حاسب آلي	أعمال رأسمالية تحت التنفيذ	المجموع
التكلفة:				
في 1 يناير 2020	57,337	38,466	3,750	99,553
إضافات	118,702	36,931	-	155,633
استبعادات (أ)	(57,337)	(39,336)	-	(96,673)
المحول إلى أثاث وديكورات	3,750	-	(3,750)	-
في 31 ديسمبر 2020	122,452	36,061	-	158,513
إضافات	12,539	5,005	4,656	22,200
في 31 ديسمبر 2021	**134,991**	**41,066**	**4,656**	**180,713**
الاستهلاك المتراكم:				
في 1 يناير 2020	54,903	33,256	-	88,159
المحمل خلال السنة	487	1,216	-	1,703
المتعلق بالاستبعادات (أ)	(55,390)	(34,472)	-	(89,862)
في 31 ديسمبر 2020	-	-	-	-
المحمل خلال السنة	26,638	8,198	-	34,836
في 31 ديسمبر 2021	**26,638**	**8,198**	**-**	**34,836**
صافي القيمة الدفترية:				
في 31 ديسمبر 2020	122,452	36,061	-	158,513
في 31 ديسمبر 2021	**108,353**	**32,868**	**4,656**	**145,877**

اتحاد شركات الاستثمار
إيضاحات حول البيانات المالية
كما في 31 ديسمبر 2021
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

(أ) قام الاتحاد ببيع الممتلكات والمعدات بمقرها القديم بالدور الأول من مبنى غرفة التجارة والصناعة الى المستأجر الجديد للمقر بتاريخ 31 ديسمبر 2020، وتم الانتقال إلى المقر الجديد بنفس المبنى بدور الميزانين بنفس التاريخ المذكور.

6- أرصدة دائنة أخرى

	2021	2020
مصاريف مستحقة	**1,000**	1,258
دائنو مقاولين	**33,476**	59,095
إجازات موظفين مستحقة	**13,577**	11,401
	48,053	71,754

7- مخصص مكافأة نهاية الخدمة

	2021	2020
الرصيد في بداية السنة	**50,881**	103,220
المحمل على السنة	**6,202**	16,426
المدفوع خلال السنة	**-**	(68,765)
الرصيد في نهاية السنة	**57,083**	50,881

8- صافي إيرادات تدريب

	2021	2020
إيرادات تدريب	**91,476**	35,199
مصاريف تدريب	**(49,642)**	(18,796)
	41,834	16,403

اتحاد شركات الاستثمار
إيضاحات حول البيانات المالية
كما في 31 ديسمبر 2021
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

9- مصاريف عمومية وإدارية

	2021	2020
تكاليف موظفين	**105,334**	116,912
إيجارات	**30,696**	42,691
مصاريف دعاية وإعلان ومطبوعات	**9,914**	10,093
أتعاب مهنية	**6,200**	22,400
اشتراكات	**6,847**	5,519
صيانة	**1,383**	17
ضيافة	**1,202**	376
أخرى	**4,532**	1,206
	166,108	199,214

10- الاستمرارية وجائحة فيروس كورونا المستجد

بعد أكثر من سنة من ظهور جائحة COVID - 19 لا تزال العديد من القطاعات الاقتصادية وقطاعات الأعمال تواجه اضطرابات وعوامل عدم تيقن نتيجة الجائحة وأيضاً بسبب الإجراءات التي اتخذتها الحكومات لاحتواء انتشار الفيروس.

تتلخص الآثار الناتجة من تداعيات تفشي الفيروس فيما يلي:

اتحاد شركات الاستثمار
إيضاحات حول البيانات المالية
كما في 31 ديسمبر 2021
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

إدارة مخاطر السيولة

استجابة لتفشي وباء «COVID - 19»، يقوم الاتحاد بتقييم السيولة ووضع التمويل بعناية واتخاذ الإجراءات والتدابير المناسبة. سيواصل الاتحاد تقييم مركز السيولة لديه وذلك من خلال مراقبة تدفقاته النقدية وتوقعاتها بعناية.

كما أجرى الاتحاد تقييماً حول قدرته على الاستمرار كمنشأة مستمرة في ظل الظروف الاقتصادية الحالية وكافة المعلومات المتاحة حول المخاطر وحالات عدم التأكد المستقبلية وذلك لإعداد التوقعات التي تتناول الأداء المستقبلي للاتحاد ورأس المال والسيولة. رغم الأثر المتفاقم لوباء COVID - 19، إلا أنه في الوقت الراهن، تشير التوقعات إلى أن الاتحاد لديه موارد كافية للاستمرار في مزاولة عملياته فضلاً عن أن موقفه المتعلق بالاستمرارية لم يتأثر إلى حد كبير ولم يتغير بشكل مادي. ونتيجة لذلك، فقد أعدت البيانات المالية للاتحاد بما يتوافق مع أساس مبدأ الاستمرارية.

اتحاد شركات الاستثمار
UNION OF INVESTMENT COMPANIES

Mezzanine, Kuwait Chamber of Commerce & Industry Building,
Mubarak Al-Kabeer Street, Qibla, Kuwait City
P.O. Box : 27555 Safat, 13136 Kuwait
Tel.: +965 2228 0370 • Fax: +965 22490091/2
E-mail: uic@unioninvest.org • www.unioninvest.org